



التقرير السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2022



الفهرس

2	المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022
3	1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية
6	2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022
9	المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022
10	برنامج الديوانة
12	3- نتائج أداء البرنامج
23	4- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
27	برنامج الجباية
29	1- نتائج أداء البرنامج
36	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
41	برنامج المحاسبة العمومية
43	1- نتائج أداء البرنامج
57	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
60	برنامج مصالح الميزانية
61	1- نتائج أداء البرنامج
69	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
72	برنامج الدين العمومي
74	1- نتائج أداء البرنامج
84	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
86	برنامج القيادة والمساندة
88	1- نتائج أداء البرنامج
103	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

المحور الأول:

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في الميادين الديوانية والجبائية والمالية العمومية بصفة عامة. وتقوم في هذا الإطار برسم السياسات المالية للدولة وتطويرها بما يَمَكّن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحرص على ضمان التوازنات المالية، ومناقشة ميزانيات مختلف المهام، وتدعيم قدرة الدولة على تعبئة مواردها وترشيد الإنفاق العمومي. كما تتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم، أو إحداث وتنظيم الهياكل العمومية، أو مساعدة المؤسسات العمومية أو النفقات الاجتماعية وغيرها.

تتوزع مهمة المالية إلى خمسة برامج عملياتية وهي على التوالي: الديوانة والجبائية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة. وتتولى هذه البرامج، تجسيد سياساتها العمومية وتحقيق الأهداف التي تم ضبطها، من خلال خاصة برمجة وتنفيذ مشاريع وأنشطة مختلفة تتعلق بتطوير المنظومة القانونية والترتيبية وإعادة هندسة المسارات الفنية وكذلك بتطوير رقمنة الإدارة وتعصير منظوماتها الإعلامية.

هذا وقد اضطرت مهمة المالية إلى إدخال بعض التعديلات على أولوياتها لسنة 2022 بما يستجيب لمتطلبات المرحلة وما تحمله من تحديات لمجابهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وتوجه التركيز على الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي تساهم في إيجاد التوازنات اللازمة للمالية العمومية مع مواصلة سياسة انضباط الميزانية بغاية حصر العجز في مستوى مستدام ومواصلة التدبير الحذر للدين العمومي والسعي لضمان استمراريته. كما تتوجه الرؤية نحو تعزيز مساهمة المهمة في تدعيم الحوكمة ومقاومة الفساد وتجسيم برنامج تحسين مناخ الأعمال وإدماج القطاع الموازي في القطاع المنظم.

وقد أُملى هذا السياق تحديد أربعة محاور إستراتيجية، بحيث تم لكل محور استراتيجي وضع عدد من الأولويات والبرامج والإجراءات لضمان تجسيمه. وتتمثل هذه المحاور الاستراتيجية في:

- ❖ دعم السياسة الميزانية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو
- ❖ برنامج إنقاذ المالية العمومية
- ❖ تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي
- ❖ مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي

والجدير بالإشارة إلى أن الوضع العالمي خلال السداسي الأول من سنة 2022 اتسم باندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية التي كان لها تداعيات هامة أثرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد التونسي والتوازنات المالية وانتظام تزويد السوق المحلية بالمواد الأساسية، وهو ما شكّل

ضغوطات إضافية على ميزانية الدولة خاصة بالنسبة لنفقات الدعم بالعلاقة مع الارتفاع القياسي لسعر برميل النفط في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

وأمام هذه الوضعية الدقيقة، ضاعفت مصالحي المالية مجهوداتها في سبيل تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة من خلال الاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي واعتماد سياسة التصرف النشط قصد دعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لدعم الميزانية خاصة بعد انغلاق السوق الخارجية.

كما تمت مضاعفة الجهد لتعبئة الموارد الذاتية للدولة لتمويل حاجيات الميزانية وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة، حيث سجلت مداخيل الميزانية تطورا بـ 22.2% إلى موفى 2022 لتصل إلى حوالي 40,992 مليار دينار بالرغم من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الدقيق مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. كما ارتفعت المداخيل الجبائية بنسبة 16.6% لتبلغ حوالي 35,449 مليار دينار حيث ساهم كل من برنامج المحاسبة العمومية والديوانة والجبائية على تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين تعبئة الموارد العمومية الذاتية وهو ما مكن من الحد نسبيا من الضغوطات على المالية العمومية.

وقد تم تحقيق نسبة تطور تجاوزت 23.4% بالنسبة للمداخيل الديوانية حيث تم استخلاص ما يناهز 10382 مليون دينار سنة 2022. وفي نفس السياق تم تحقيق نسبة تطور هامة جدا في مستوى الاستخلاصات الفورية بلغت 22.5% مقارنة بسنة 2021 كما تطورت استخلاصات الديون المثقلة بنسبة 24.9% بفضل إنجاز إجراءات العفو الجبائي لسنة 2022 الذي مكن من تعبئة موارد إضافية إلى ميزانية الدولة إضافة إلى تسوية إغفالات العديد من المطالبين بالأداء وتسوية عدد لا يستهان به من الفصول المثقلة. كما تطور مردود المراقبة الجبائية بنسبة 31.8% سنة 2022 حيث بلغ 4891 مليون دينار مقابل 3711 مليون دينار سنة 2021.

ويعزى هذا التطور الهام إلى العناية المبذولة من المصالح المركزية والخارجية لوزارة المالية لإنجاح الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2022 وخاصة منها المتعلقة بالعفو الجبائي.

غير أنه في المقابل ورغم المجهودات لترشيد نفقات ميزانية الدولة فقد أصبحت نفقات الدعم تمثل عبئا ثقيلًا حيث بلغت نفقات التدخلات 17,931 مليار دينار سنة 2022 مقابل 12,592 مليار دينار سنة 2021 أي بنسبة تطور تجاوزت 42%.

ونتيجة لكل ذلك تم حصر عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة بالنسبة إلى سنة 2022 في حدود 10,978 مليار دينار وبالتالي تقليص نسبته إلى 7.6% مقابل 7.7% مرسوم بقانون المالية التعديلي و 7.7% مسجلة سنة 2021.

كما سجلت مؤشرات المديونية تحسنا طفيفا حيث بلغ حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي 79.4% سنة 2022 مقابل 80.2% مقدرة بقانون المالية التعديلي و79.9% مسجلة سنة 2021.

والجدير بالإشارة إلى أنه في نفس التوجه الرامي إلى تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية وتعزيز الوعي الجبائي ومقاومة التهرب الجبائي، تواصلت الأشغال المتعلقة بتعزيز الإمتثال الضريبي وذلك بفضل المسح الجبائي الميداني وقيام الإدارة بتوجيه عدد 49000 مكتوبا تحسيسيا عبر البريد الإلكتروني والعادي الى المطالبين بالاداء المتواجدين في حالة اغفال. كما تم تطوير تبادل المعطيات المتعلقة بين مصالح الجبائية والإستخلاص والديوانة وتركيز منظومات مساندة خاصة بالتبادل البيئي والدفع الإلكتروني.

من ناحية أخرى واصلت مهمة المالية في إطار إعدادها لقانون المالية لسنة 2023 تجسيم برنامج الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية ودعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي. كما تضمن مشروع القانون إجراءات تهدف إلى دعم استعمال الطاقات البديلة والمحافظة على الثروات الطبيعية ومساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار والرقمنة إضافة إلى مواصلة دعم الدور الاجتماعي للدولة من خلال مزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل. كما تضمن كذلك إجراءات تهدف إلى ترشيد النفقات الجبائية وحصص الامتيازات في الاستثمارات ذات الأولوية مع مواصلة التصدي للتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي وتحسين قدرة الدولة على استخلاص مواردها للحد من الضغوطات على المالية العمومية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

إنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
		2022	2022		
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	ق. م		
(1) / (2)	(1) - (2)		التعديلي-1		
102%	20 169	889 541	869 372	إعتمادات التعهد	نفقات التأجير
102%	20 169	889 541	869 372	إعتمادات الدفع	
101%	601	73 894	73 293	إعتمادات التعهد	نفقات التسيير
101%	601	73 894	73 293	إعتمادات الدفع	
56%	-18 268	23 606	41 874	إعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
56%	-18 268	23 606	41 874	إعتمادات الدفع	
49%	-33 805	31 985	65 790	إعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
24%	-85 914	27 848	113 762	إعتمادات الدفع	
-	-	-	-	إعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	إعتمادات الدفع	
97%	-31 303	1 019 026	1 050 329	إعتمادات التعهد	المجموع
92%	-83 412	1 014 889	1 098 301	إعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2022	تقديرات 2022	البرامج	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	(ق. م التعديلي)	1-	
(1) / (2)	(1) - (2)				
98%	-7 045	427 722	434 767	إعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1
92%	-36 953	425 412	462 365	إعتمادات الدفع	الديوانة
104%	7 351	215 313	207 962	إعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2
98%	-3 903	213 503	217 406	إعتمادات الدفع	الجباية
97%	-10 808	300 410	311 218	إعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3
94%	-18 818	301 387	320 205	إعتمادات الدفع	المحاسبة العمومية
109%	862	10377	9515	إعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4
94%	-570	9575	10145	إعتمادات الدفع	مصالح الميزانية
104%	98	2 328	2 230	إعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5
104%	83	2 328	2 245	إعتمادات الدفع	الدين العمومي
74%	-21 761	62 876	84 637	إعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9
73%	-23 251	62 684	85 935	إعتمادات الدفع	القيادة والمساندة
97%	-31 303	1 019 026	1 050 329	إعتمادات التعهد	
92%	-83 412	1 014 889	1 098 301	إعتمادات الدفع	المجموع العام

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لمهمة المالية لسنة 2022 ما قدره 1 014 889 أذ دفعا مقابل 1 098 301 أذ دفعا حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي بنسبة إنجاز قدرت بـ92%، كما بلغت نسبة إنجاز الإعتمادات المخصصة لنفقات التأجير العمومي 102% حيث تم صرف 889 541 أذ مقابل جملة الإعتمادات المرصودة بعنوانها بقيمة

372 869 أ.د. حيث تم فتح إعتمادات تكميلية بعنوان شهري نوفمبر وديسمبر بعد إقرار الزيادة في الأجور بعد مرحلة إعداد الميزانية.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2022 ما قدره 73 894 أ.د مقابل تقديرات بـ 73 293 أ.د، أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 101%، باللجوء إلى فتح إعتمادات تكميلية لتغطية النقص الحاصل في الإعتمادات المخصصة للمحروقات ونفقات صيانة الكشف بالأشعة وخلص نفقات تعويضات مختلفة. كما تم إنجاز مجموعة من التحويلات لتغطية النقص الحاصل في بعض الفقرات الفرعية مخصصة أهمها لخلص جزء هام من المتخلدات على غرار التنقل المجاني لأعوان سلك المصالح الديوانية ومتخلدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز وديون البريد التونسي.

فيما يتعلق بنفقات التدخلات فقد تم إنجاز 56% من الإعتمادات المقدرة والتي حددت بـ 41 874 أ.د حيث تم إستهلاك حوالي 40% من الإعتمادات المخولة للجمعيات وذلك لعدم توفر الشروط في بعض الطلبات المقدمة. كما تم فتح إعتمادات تكميلية بمبلغ 15 أ.د بعنوان تسديد مصاريف المحاماة للجنة الوطنية لإسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير شرعية، أما بالنسبة لخط تمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى فقد تم صرف القسطين الأول والثاني بالنسبة لآليات التمويل الصغير وهو ما يمثل 67% من الإعتمادات المخصصة لها وتم صرف القسط الأول بالنسبة لآليات التمويل عن طريق البنك التونسي للتضامن وهو ما يمثل نسبة 33% من الإعتمادات المخصصة لها.

أما بالنسبة لنفقات الإستثمار فقد تم تنفيذ نسبة 24% من الإعتمادات المخصصة ويعود ذلك لعدم إنجاز بعض الصفقات نظرا لتعطل الإجراءات أو إعلانها غير مثمرة على غرار تعطل إجراءات طلبات العروض الخاصة بإقتناء وسائل نقل بعنوان السنوات 2020 و 2021 و 2022 وإقتناء معدات إعلامية هذا بالإضافة إلى تعطل بعض المشاريع الجهوية.

المحور الثاني:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

برنامج الديوانة

البرنامج عدد 01 : الديوانة
رئيس البرنامج: السيدة نجات الجوّادي
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: ديسمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز إستراتيجية برنامج الديوانة على المحاور الأساسية المنبثقة من المهام الأساسية الموكولة لها (المهمة الاقتصادية والمهمة الجبائية والمهمة الأمنية). وتسعى الإدارة العامة للديوانة إلى الإرتقاء بالأداء على المستوى التنظيمي والعملياتي إلى أعلى مستويات الحرفية والنجاعة.

كما تسعى في إطار تجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" إلى جعل إستراتيجيتها تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة من خلال تطوير وملائمة وسائل وآليات عملها مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي لا سيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة. وفي هذا الإطار، تمّ رصد المحاور الاستراتيجية التالية:

- **تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية** وذلك من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد منظومة للتصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.
- **تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري** وذلك من خلال تدعيم وحدات الحرس الديواني بالموارد البشرية والوسائل المادية والمعدات الخصوصية اللازمة مع تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الخارجية الاقتصادية منها والاجتماعية.
- **تحسين المداخل الديوانية** وذلك من خلال الرفع في المداخل الديوانية والسعي إلى تحقيق العدالة الجبائية والإنصاف في الجباية الديوانية وذلك من خلال مراجعة وتعديل الرسوم والإتاوات المترتبة عن الخدمات التي تسديها مصالح الديوانة وتحسين إجراءات الدعم لتحصيل الإيرادات.
- **دمج مقاربة النوع الاجتماعي** من خلال السعي إلى التقليص في الفوارق بين الرجل والمرأة وخلق مناخ عمل جماعي يكرس التكامل والانسجام بين الجنسين.

كما تساهم شركة شبكة تونس للتجارة في تحقيق أداء برنامج الديوانة من خلال تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية وبالتالي تسهيل عمليات التسريح الديواني ومتابعة نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.

كما يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحسين أداء البرنامج في الجانب المتعلق برقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية. بالرجوع إلى القيم المنجزة بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء، يمكن اعتبار أنه تم تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع من خلال القيمة المنجزة لمؤشر أجل التسريح الديواني 0.39 يوم ومؤشر "العدد الجملي للمتعاملين الاقتصاديين" والذي بلغ 135 مؤسسة، بالإضافة إلى مؤشر "عدد الخدمات على موقع الواب"، والذي من خلاله تمت إضافة خدمة ستساهم في تحسين وتقريب الخدمة من المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين وهي خدمة "مطلب الصلح الإلكتروني".

المؤشر 1.1.1 معدل أجل التسريح الديواني للبضائع							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	0.50	%135	0.39	0.53	0.65	0.98	يوم

من خلال متابعة أجل التسريح الديواني لسنة 2022 لاحظنا تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2021 حيث بلغ أجل التسريح الديواني 0.39 يوم مقابل 0.65 يوم في سنة 2021. وتعتبر القيمة المنجزة لهذا المؤشر قياسية بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث أنه تم تحقيق القيمة المستهدفة والمقدّرة بـ 0.53 يوم مع نسبة إنجاز تجاوزت 135% ويعود ذلك إلى:

• تراجع أجل التصاريح الموجهة للمسلك الأحمر :

تراجعت أجل التصاريح الموجهة للمسلك الأحمر في سنة 2022 إلى 1.6 يوم بنسبة تطوّر تساوي 100% بالمقارنة مع سنة 2021 و135% بالمقارنة مع سنة 2020 وهو ما يفسّر تراجع المعدّل العام لأجل التسريح الديواني.

• تراجع أجل التصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للإستهلاك:

تراجعت أجل التصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للإستهلاك في سنة 2022 إلى 1.93 يوم بنسبة تطوّر تساوي 59% بالمقارنة مع سنة 2021 و83% بالمقارنة مع سنة 2020 وهو ما يفسّر تراجع المعدّل العام لأجل التسريح الديواني. ويعود ذلك إلى المجهود المبذول من طرف المكاتب الديوانية وخاصة الضباط المصفيين وحرصهم على تسوية التصاريح الديوانية وإصدار الإذن بالرفع في أقصر الأجال.

المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	153	%126	135	107	105	79	عدد جملي

شهد مؤشر المتعامل الاقتصادي المعتمد تقدماً ملحوظاً حيث فاقت الإنجازات (135 مؤسسة منتقعة بالصفة) التقديرات المسطرة (107 مؤسسة) بنسبة إنجاز 126% حيث تمّ إسناد الصفة المذكورة إلى 30 مؤسسة خلال سنة 2022. ويعود تحقيق القيمة المستهدفة إلى العدد الكبير لمطالب المتعاملين الاقتصاديين التي تستجيب للشروط والمجهودات المبذولة من طرف الإدارة العامة للديوانة في مجال تسهيل التجارة الدولية.

المؤشر 3.1.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%94	%82	%73	%89	%70	%61	نسبة جمليّة

بلغت سنة 2022 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية 73% مقابل 89% كنسبة تقديرية وذلك من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني. وتعتبر هذه النسبة المحققة هامة بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم برامج التألية الذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين عبر الشباك الموحد لشركة شبكة تونس للتجارة والتي تعتبر من الأطراف المسؤولة على تحقيق القيمة المستهدفة إلى جانب مركز الإعلامية لوزارة المالية. هذا وتبلغ نسبة تألية التصريح الديواني 100% وتتواصل الجهود بالنسبة للوثائق المصاحبة للتصريح والمسلمة من طرف الهياكل الوزارية الأخرى على غرار شهادة المراقبة الفنية.

المؤشر 4.1.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	23	%100	21	21	20	19	عدد جملي

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2022 عدد 21 خدمة بعد إضافة خدمة "مطلب الصلح الإلكتروني". مع الإشارة أنّ برنامج الديوانة بصدد وضع خدمة جديدة قيد التجربة "خدمة آراء وقرارات التصنيف التعريفي".

وقد تم في إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تم إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحسينها وتحسينها كخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريفية المندمجة أو في اتجاه حذفها كبعض الخدمات التي لا تحقق إضافة بالنسبة للمستعمل وذلك في إطار تبسيط وتطوير الموقع الجديد للديوانة في نسخته 2019، والذي يعكس تطورا من حيث جودة الخدمات المقدمة وليس من حيث عدد الخدمات بناءً على تصور جديد. وعلى ضوء ما تمّ إنجازه تمّ تقدير إضافة خدمة كل سنة.

وتتمثل أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الاستراتيجي "تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع"، ارتباطه بالفاعلين العموميين "شركة شبكة تونس للتجارة TTN" و"مركز الإعلامية لوزارة المالية" خاصة بالنسبة لبلوغ القيمة المنشودة لمؤشر "لامادية الإجراءات الديوانية". ومن بين التدابير لتحسين الأداء، سيتم العمل على ضبط نسبة مساهمة كل متدخل بالمؤشر المذكور من خلال إبرام عقد أهداف بين الإدارة العامة للديوانة مع شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية وذلك لتوضيح العلاقة وتحديد المسؤوليات في بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية".

الهدف الاستراتيجي 1.2: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة:

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تعزيز مكافحة التهرب والغش التجاري. وبصفة إجمالية يمكن اعتبار أنه تمّ تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني المتعلق بمكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة وذلك بالرجوع إلى ما تمّ إنجازه بالنسبة لمؤشر "عدد المحاضر للحدّ من التهرب" ومؤشر "نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة" وذلك بالرغم من تراجع مؤشر "عدد محاضر الحد من الغش التجاري" حيث لم يتمّ تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر نظرا لتراجع حجم البضائع الموردة وتقلص عدد التصاريح الديوانية.

المؤشر 1.2.1: عدد المحاضرات للحد من الغش التجاري

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	145375	%70	77485	111078	88296	87154	عدد

بلغ العدد الجملي للمحاضرات للحد من الغش التجاري 77485 محضرا سنة 2022 مع نسبة إنجاز تقدر بـ 70%. ويلاحظ أنه بالرغم من أن عدد محاضرات الغش التجاري شهد انخفاضا خلال سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 فإن القيمة المسجلة للخطايا عرفت ارتفاعا في سنة 2022 بنسبة 42% حيث بلغت 211.39 مليون دينار مقابل 148.83 مليون دينار في سنة 2021.

المؤشر 2.1.2: عدد المحاضرات للحد من التهريب

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	27854	%99.9	21881	21888	22188	19711	عدد

بلغ عدد المحاضرات للحد من التهريب 21881 محضرا سنة 2022، في حين أن التقديرات كانت 21888 محضر أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.9%. وقد شهد مؤشر عدد المحاضرات للحد من التهريب في سنة 2022 تراجعا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2021 بنسبة تقدر بـ 1.40%.

المؤشر 2.1.3: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%78	%102	%74	%72	%74	%70	نسبة

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة 2022 حوالي 74% في حين أنّ التقديرات كانت 72% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 102%. ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث تم تسجيل ارتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2022 والتي بلغت 32207 دورية مقابل 30440 دورية في سنة 2020، و32167 دورية في سنة 2021 أي بنسبة تطوّر بلغت 0.12%.

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات عدد محاضر التهريب وخاصّة نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة هو النقص الحاصل في العديد والعتاد المسخر لوحدات الحرس الديواني خاصّة مع تجميد الانتدابات بسلك الديوانة والذي كان له تأثير كبير على جميع المؤشرات وخاصّة المؤشرات المتعلقة بهدف مكافحة الغش التجاري والتهريب وتعزيز المراقبة كأحد المهام الرئيسية للإدارة العامة للديوانة. ولتجاوز هذا الإشكال، سيتم الحرص على حث رؤساء الوحدات على بذل مجهودات أكبر لمقاومة التهريب وخاصّة الاحتيال وذلك من خلال المحافظة على العديد المتوفر للوحدات وتدعيمه حسب المقدرة، مع التطرق للإمكانيات اللوجستية الموضوعة على ذمة الوحدات والفرق وإيجاد الحلول لتحسينها.

الهدف الاستراتيجي 3.1: تحسين التصرف في المحجوز:

يمكن اعتبار أنه تمّ تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بتحسين التصرف في المحجوز، نظرا إلى أنّه تمّ تحقيق القيم المنشودة بالنسبة لمؤشر "عدد البيوعات بالمزاد العلني"، مع تحقيق تطوّر هام في محصول البيوعات بالمقارنة مع سنة 2021 والذي بلغ 19.52% و122% بالمقارنة مع سنة 2020.

المؤشر 3.1.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	1400	%120	1440	1200	1070	763	عدد

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني 1440 عملية بيع خلال سنة 2022، في حين أنّ التقديرات كانت 1200 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 120%. مع الإشارة إلى أن البيوعات بالمزاد العلني تقوم على دمج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة بغاية الضغط على المصاريف المتعلقة بالأساس بالنشر بالجرائد، والخبراء الذين يقومون بتحديد السعر الأولي والعملية العرضيين ومصاريف التوضيب والترصيف.

هذا وبالإضافة إلى تحقيق القيمة المستهدفة من حيث العدد، فإن محصول البيع شهد كذلك ارتفاعاً هاماً سنة 2022 حيث بلغ **120,157 مليون دينار** مقابل 54,173 مليون دينار سنة 2020 و100,537 مليون دينار سنة 2021 أي بنسبة تطور تقدر بـ 19.52%.

المؤشر 3.1.2: عدد الإحالات

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	1600	% 43	602	1400	634	799	عدد

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2022 حوالي 602 عملية إحالة مقابل 1400 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 43%. ويعود ذلك إلى ارتباط عملية إحالة البضائع بشروط ومواصفات وأذن قضائية من المصالح المختصة التي شهدت بظناً وكذلك إلى انخفاض حجم وعدد ونوعية البضائع المحجوزة القابلة للإحالة. وتجدر الإشارة في هذا السياق أنّ الاستراتيجية المتبعة من طرف برنامج الديوانة بخصوص التصرف في البضائع المحجوزة خلال سنة 2022، ارتكزت على التقليل من عدد الإحالات والترفيف في البيوعات بالمزاد العلني وذلك لتحقيق موارد مالية إضافية لخزينة الدولة.

المؤشر 3.1.3: عدد محاضرات الإلتلاف

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	250	% 90	179	200	147	96	عدد

بلغ عدد محاضرات الإلتلاف خلال سنة 2022 حوالي 179 عملية إلتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 200 ويرجع ذلك إلى نقص البضائع المحجوزة والقابلة للإلتلاف علاوة على وجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...).

وتتلخص أهمّ الإشكاليات والصعوبات المرتبطة بالتصرف في المحجوزات الديوانية في النقاط التالية:

- الإشكاليات المتعلقة بنقل المحروقات
- الإشكاليات المتعلقة بتأمين المواشي وتجهيز أماكن للحجر بالتنسيق مع وزارة الفلاحة
- الصعوبات المتعلقة بتغطية مصاريف البيوعات بالمزاد العلني
- الإشكاليات المتعلقة بالمواد التبغية والفضة والمعادن النفيسة
- صعوبات للحصول على شهادات المراقبة الفنية من وزارة التجارة قصد بيع البضائع الخاضعة لها
- طول آجال تقييم الذهب المحجوز في مكاتب الضمان

ويتم العمل على تجاوز هذه الصعوبات من خلال برمجة متابعة دورية وشهرية لنسق البيوعات والتنسيق بين مكتب الإيداع والحجز مع جميع القباض الديوانية، مع العلم أنه قد تم إعداد مشروع نص ترتيبي لتنظيم عمليات البيع والتصرف في المحجوزات.

الهدف الاستراتيجي 1.4: تحسين نسبة استخلاص الديون :

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تحسين المداخيل الديوانية حيث تطورت المداخيل الديوانية من حوالي 8409 م د سنة 2021 إلى 10382 م د سنة 2022 محققة بذلك تطورا بما يفوق 1973 م د أي نسبة تطور بـ 23.46%.

وقد تم تحقيق الهدف الاستراتيجي "تحسين نسبة استخلاص الديون" خاصة فيما يتعلق بمؤشر "استخلاص الديون المثقلة" والذي شهد بالرغم من الصعوبات ارتفاعا هاما لتبلغ القيمة الجملية المستخلصة 67,199 مليون دينار بالإضافة إلى تراجع نسبة التصاريح التي صدر في شأنها الإذن بالرفع ولم يتم دفع المعاليم الديوانية بالمقارنة مع سنة 2021 بـ 0.19%.

المؤشر 1.4.1: نسبة استخلاص الديون المثقلة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%0.40	%210	%0.63	%0.30	%0.25	%0.27	نسبة

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة سنة 2022 حوالي 0.63% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 210% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تم بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة على المستوى الجهوي والمركزي.

وشهد استخلاص الديون المثقلة تطورا هاما في السنوات الأخيرة وخاصة في سنة 2022 حيث مرت المبالغ المستخلصة من 9,398 م د سنة 2019 إلى 21,372 م د سنة 2020 إلى 22,930 م د في سنة 2021 إلى 67,199 م د في سنة 2022 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 193% بالمقارنة مع سنة 2021.

وقد تمكنت الإدارة العامة للديوانة من تحسين استخلاص الديون المثقلة بالأساس بفضل تنظيم مهمة الاستخلاص على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة اللصيقة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة من خلال تنشيط خلايا الاستخلاص رغم عدم وجودها صلب هيكلية الإدارة العامة للديوانة والإدارات الجهوية للديوانة.

المؤشر 4.1.2: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%0.27	%194	%0.17	%0.33	%0.38	0.36%	نسبة

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2022 حوالي 0.17% أي بنسبة إنجاز تساوي 194% حيث بلغ عدد هذه التصاريح 2518 تصريحاً باستثناء نوع التصاريح SE733، على مجموع 1416638 تصريح ديواني مسجل في سنة 2022.

وتعود أسباب عدم خلاص الأداءات والمعالم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع الموردة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عديد الموردين بالإضافة إلى استغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين.

وتتلخص أهم الإشكاليات والصعوبات بالنسبة لهدف تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة في صعوبات تبليغ الأحكام وتثقلها وعدم توفر عدول خزينة لدى جل قباضات الديوانة بصفة دائمة حيث أن نسبة تبليغ الأحكام لدى قباض الديوانة لا تتعدى 58%.

وفي هذا المجال يتم الحرص على إعادة النظر في منظومة تبليغ الأحكام وتثقلها وذلك من خلال لجنة مشتركة بين وزارة المالية ووزارة العدل أحدثت للغرض إضافة إلى التسريع بنشر النص المتعلق بتطبيق مقتضيات الفصل 28 من المحاسبة العمومية والاستخلاص فيما يخص تأهيل أعوان الديوانة للقيام بأعمال التبليغ والتتبع. مع العلم أنه تم إصدار الأمر الرئاسي عدد 529 لسنة 2022 مؤرخ في 03 جوان 2022 يتعلق بضبط شروط تكليف أعوان المراكز المحاسبية للقيام بالأعمال وبالإجراءات الضرورية لاستخلاص الديون الراجعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لميزانياتها وتصرفها المالي والمحاسبي إلى أحكام القانون الأساسي للميزانية وإلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية. هذا وسيتم كذلك إنجاز دراسة حول تطهير الديون الديوانية والتي لم يعد في إمكان قباض الديوانة مباشرة أعمال الاستخلاص في شأنها (تقادم، أحكام غيابية وحضورية ضد أجنب، والمشمولين بقرار المصادرة...).

كما تم اقتراح إحداث إدارة صلب الإدارة العامة للديوانة وخلايا جهوية تعنى بالإستخلاص.

الهدف الاستراتيجي 5.1: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بإدماج النوع الإجتماعي. ويتنزل في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية والذي نصّ على ضرورة ضبط هدف إستراتيجي ومؤشرات قياس أداء تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع. ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشرين إثنين: حصة النساء من التكوين المستمر ونسبة النساء بمواقع صنع القرار.

المؤشر 1.5.1: حصة النساء من التكوين المستمر							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%16	%100	%14	%14	%12	%10	نسبة

ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تركز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر محدّد للارتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل. وقد بلغ عدد النساء اللاتي تلقين في سنة 2022 تكويناً 737 على مجموع 5272 إي بنسبة 14%.

المؤشر 2.5.1: نسبة النساء بمواقع صنع القرار							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%15	%100	11%	%11	% 9	-	نسبة

يعتبر هذا المؤشر هاماً على اعتبار أنّه يعطي صورة حقيقية لمجهودات برنامج الديوانة قصد التركيز لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تشريكها الفعلي في التوجهات العامة وإعطائها الصلاحيات الكافية للإدارة والتصرف والمساهمة في أخذ القرار وضبط وتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد شهدت سنة 2022 تعيين ثلثة من النساء بمواقع قيادية على غرار السيدة رئيسة البرنامج إضافة إلى تسمية رئيسة مكتب للطرود البريدية ورئيسة مكتب ميناء سوسة ممّا ساهم في بلوغ النسبة المرجوة للمؤشر (11%) خلال سنة 2022.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج :

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج الديوانة لسنة 2022 ما قدره 425 412 د مقابل 462 365 د حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي ما يعادل نسبة إنجاز قدرت بـ 92% موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 ق. م التعديلي (1)	بيــــــــان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
105%	17 599	367 114	349 515	اعتمادات الدفع	نفقات التشغيل
105%	17 599	367 114	349 515	اعتمادات التعهد	نفقات التشغيل
105%	1 591	36 258	34 667	اعتمادات الدفع	نفقات التشغيل
105%	1 591	36 258	34 667	اعتمادات التعهد	نفقات التشغيل
58%	-1 883	2 640	4 523	اعتمادات الدفع	نفقات التدخلات
58%	-1 883	2 640	4 523	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
47%	-24 352	21 710	46 062	اعتمادات الدفع	نفقات الاستثمار
26%	-54 260	19 400	73 660	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
98%	-7 045	427 722	434 767	اعتمادات الدفع	المجموع
92%	-36 953	425 412	462 365	اعتمادات التعهد	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بالنسبة لنفقات التأجير، حددت نسبة التنفيذ بـ 105% من الإعتمادات المرسمة لسنة 2022 بقانون المالية التعديلي والمقدرة بـ 349 515 أ د حيث تم فتح إعتمادات تكميلية قدرت بـ 17 599 أ د.

وتم تنفيذ نسبة 105% من نفقات التشغيل مقارنة بقانون المالية التعديلي ويعود ذلك إلى فتح إعتمادات تكميلية بقيمة 1 250 أ د لتغطية النقص الحاصل في الإعتمادات المخصصة للمحروقات ونفقات صيانة الكشف بالأشعة وخالص نفقات التعويضات الصادرة بمقتضى أحكام قضائية وتسيير متخلدات تجاه المستشفيات العسكرية، كما تم إجراء مجموعة من التحويلات لتغطية النقص الحاصل في بعض الفقرات الفرعية أهمها خالص جزء هام من متخلدات التنقل المجاني لأعوان سلك المصالح الديوانية ومتخلدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أما بالنسبة لنفقات التدخلات فقد بلغت جملة الإعتمادات المنجزة سنة 2022 ما قدره 2 640 د أي بنسبة انجاز بلغت 58% ويعود ذلك إلى محدودية الإعتمادات المنزلة بحساب أموال المشاركة وهو ما أثر سلبا على استهلاك الإعتمادات المفترض التعهد بها.

بينما بلغت نفقات الاستثمار المنجزة بعنوان سنة 2022 ما قدره 19 400 أد مقابل 73 660 أد حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي ما يعادل نسبة إنجاز قدرت بـ 26% دفعا ويعود ذلك إلى ما شهدته تنفيذ المشاريع العمومية من تعطيلات تتعلق بعزوف المزودين على المشاركة في طلبات العروض في ظل تذبذب سعر صرف العملات وارتفاع كلفة المعاملات البنكية وطرق الخلاص مع المزودين الأجانب إضافة لطول إجراءات إبرام الصفقات التي تستنفذ حيزا زمنيا طويلا وورود بعض العرائض من قبل هيئة المتابعة والمراجعة، إلى جانب التأخير الحاصل من بعض المزودين في الوفاء بالتزاماتهم خاصة اقتناء الأزياء النظامية والقسط الثاني من اقتناء و تركيز الشبكة الراديوية الرقمية.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيــــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1: تعصير ومساندة البرامج العملياتية	438 995	405 923	-33 072	93%
نشاط عدد 2: تنمية القدرات	1 144	759	-385	66%
نشاط عدد 3: دعم الخدمات الصحية لأعوان الديوانة	2920	2 415	-845	83%
نشاط عدد 4: مقاومة التهريب والتجارة غير المشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية	10 063	10 940	877	109%
نشاط عدد 5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	9243	5375	-3868	58%
المجموع	462365	425 412	- 36 953	92%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

تمكن نفقات النشاط عدد 1 تعصير ومساندة المصالح العملياتية، من دعم وإسناد البرامج الفرعية وتحقيق أهداف البرنامج بصفة فعالة وناجعة وذلك عبر توفير الإمكانيات المادية والبشرية، حيث قدرت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 1 بـ 93% مقارنة بقانون المالية التعديلي ويعود ذلك إلى تأخر إنجاز بعض مشاريع قسم الاستثمار مثل القسط الثاني لإقتناء وتركيز الشبكة الراديوية.

كما تساهم نفقات النشاط عدد 2 المتعلق بتنمية القدرات في رفع كفاءة وتنمية قدرات أعوان الديوانة في مختلف المجالات والإختصاصات مما يمكنهم من مواكبة التطورات على المستوى النظري والتطبيقي، حيث قدرت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 2 بـ 66% حيث تم تسجيل فواضل في الإعتمادات بما قدره 385 أ د تخص دراسات متعلقة بالبناءات لم تنجز وتعثر مشروع تهيئة المدرسة الوطنية للديوانة.

أما نفقات نشاط دعم الخدمات الصحية لأعوان الديوانة فهي تمكن من توفير الإحاطة الصحية لأعوان الديوانة وعائلاتهم وذلك عبر تمتيعهم بخدمات صحية أساسية للمحافظة على جاهزيتهم، حيث بلغت نسبة تنفيذ ميزانية هذا النشاط 83% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.

أما النشاط المتعلق بمقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية فهو يمكن من القيام بالتفتيشات عن المخالفات الديوانية، الإقتصادية والجبائية على كامل التراب الديواني، وقد قدرت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 4 بـ 109% حيث تم إسناد اعتمادات تكميلية لصيانة أجهزة الكشف بالأشعة وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة الإنجاز بالنسبة للنشاط عدد 4.

بينما بلغت نسبة إنجاز النشاط عدد 5 المتمثل في الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية 58%. وتختلفت نسب تنفيذ الميزانية حسب هذا النشاط بين مختلف البرامج الفرعية الجهوية ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة، نذكر منها الإشكاليات العقارية بالنسبة للبناءات كبناء مقر الإدارة الجهوية بنابل أو تعطل بعض الإجراءات الخاصة بالأكرية مع مصالح وزارة أملاك الدولة وتأخر إنجاز بعض الصفقات كإقتناء الأزياء النظامية والسيارات الإدارية.

برنامج الجباية

البرنامج عدد 02: الجباية
إسم رئيس البرنامج: السيدة فتيحة الغربي
تاريخ تكليفها برئاسة البرنامج : 06 جانفي 2022

1 - نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج الجباية أساسا في تعبئة موارد الخزينة من خلال تأمين أعمال المراقبة والنزاع الجبائي والمصالحة الجبائية مع الحرص على حسن تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بقاعدة الأداءات والمعاليم والأتاوات وغيرها من الموارد الجبائية وكذلك في العمل على تيسير وتبسيط إجراءات القيام بالواجبات الجبائية وتحسين جودة إسداء الخدمات للمطالبين بالأداء من خلال نشر المعلومة الجبائية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي الجاري به العمل والسهر على تحسين جودة الاستقبال وتقليص آجال معالجة المطالب والعرائض.

كما يعمل برنامج الجباية على الإيفاء بالتعهدات المضمنة باتفاقيات مبرمة مع هيكل وطنية ومنظمات دولية تهدف لإثراء قاعدة المعلومات والمعطيات ذات الصبغة الجبائية وتوفير موارد جبائية للدولة من خلال تبادل المعلومات تلقائيا أو عند الطلب حيث توصلت الإدارة بعدد 54 طلب دولي لمعلومات ذات صبغة جبائية وقامت بتوجيه عدد 250 طلب إلى الخارج أفضت إلى تحقيق مردودية جبائية تقدر بمبلغ 104 مليون دينار أصلا وخطايا بعنوان الفترة من سنة 2018 إلى 2022.

ويعمل برنامج الجباية على مزيد التحكم في النسيج الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال الضريبي التلقائي وذلك بغرض تعبئة موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة لا سيما في ظل التحديات التي تعرفها البلاد في هذا الظرف الاستثنائي. ويركز البرنامج من خلال الهياكل المكلفة بالمراقبة الجبائية على تكثيف عمليات المسح الميداني حيث تمّ خلال الفترة من 01 جانفي 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022 القيام بعدد 126000 زيارة ميدانية لمقرّات نشاط المطالبين بالأداء وترشيد الانتفاع بالنظام التقديري وحصره في مستحقّيه وبذلك تمّ التخفيض في عدد المطالبين بالأداء الخاضعين للنظام التقديري من 442000 مطالبا بالأداء بتاريخ 01 أوت 2022 إلى عدد 406000 بتاريخ 31 ديسمبر 2022. كما تمّ الإسهام في إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية حيث أنجزت المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات عدد 1980 حالة اكتشاف لأشخاص طبيعيين ومعنويين ينشطون دون إيداع تصاريح في الوجود. هذا بالإضافة إلى تحسين نسبة التغطية في المراقبة الجبائية بواسطة عمليات المراجعة الجبائية وخاصة من خلال إحداث آلية المراجعة المحدودة ودورها في دعم الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي والتكثيف من عدد التتابيه المبلغة إلى المطالبين بالأداء المتواجدين في حالة إغفال حيث تمّ تبليغ عدد 76970 تنبيها.

يضمّ برنامج الجباية هيكلًا وحيدًا "الإدارة العامة للأداءات". وقد تمّ التّنزيل العمليّاتي لهذا البرنامج صلب أربعة (04) برامج فرعية على المستوى المركزي و28 برنامجًا فرعيًا على المستوى الجهوي.

ويُعدّ مركز الإعلامية لوزارة المالية أحد المتدخلين الرئيسيين في أداء برنامج الجباية بصفته فاعلاً عمومياً يساهم في تطوير نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف حيث يشرف على تطوير نظام المعلومات للجباية والاستخلاص.

وبناء عليه يرمي البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات.
2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
3. ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها.

الهدف الاستراتيجي 1.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات:

يندرج هذا الهدف في إطار تيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية وحث المطالبين بالأداء على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية. ويمكن إعتبار أن الهدف قد تحقق إجمالاً بصفة نسبية باعتبار نتائج المؤشرات المتعلقة به وذلك بسبب الصعوبات والإشكاليات التي تواجهها مختلف المصالح لتحقيق القيم المنشودة والتي سيتم بيانها لاحقاً.

المؤشر 1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	انجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%100	%99.97	%99.97	%100	%99.94	%99.9	%

تلقى المركز خلال سنة 2022 عدد 26625 مكالمات هاتفية من قبل مطالبين بالأداء تمّت الإجابة حينياً على عدد 26618 مكالمات منها. وقد حقّق المركز نسبة إنجاز فاقت 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية نتيجة عدة إنجازات نذكر منها إثراء القاعدة الوثائقية وإعداد بطاقات مسبقة للأجوبة.

المؤشر 2.1.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائفة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	انجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	5	%40	2	5	5	5	العدد

شرفت الإدارة منذ سنة 2017 في تنفيذ برنامج عمل يمتد على 5 سنوات يرمي إلى تجريد 35 شهادة جبائفة من طابعها المادي وإدراجها بتطبيقة إعلامية معدة للغرض. وفي هذا الإطار، برمجت الإدارة عدد 5 شهادت للإنجاز خلال سنة 2022. وقد تم تحقيق نسبة إنجاز قدرت بـ40%. وتبعاً لهذا تكون الإدارة قد توصلت بنهاية سنة 2022 إلى إدراج عدد 32 شهادة من مجموع 35 شهادة مبرمجة أي بنسبة تقدم أشغال جمالية بلغت 91.42%.

وتم خلال سنة 2022 إدراج شهادتين فقط من مجموع 5 شهادت مبرمجة وذلك بسبب انشغال الإدارة بالتنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بصفته فاعلاً عمومياً في تطوير صيغة جديدة للتطبيقة الإعلامية الخاصة بالتصرف في الشهادت الجبائفة وبالتالي تجميع كافة التطبيقات الإعلامية الموضوعة تحت تصرف مصالح المراقبة الجبائفة ضمن منظومة معلوماتية واحدة لغاية تفادي بعض الإشكاليات التقنية وضمان السير العادي لعمل تلك المصالح فيما يتعلق بإسداء الشهادت.

رغم نجاح مصالح الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2022 في التوصل إلى رقمنة منظومة التصرف في الشهادت الجبائفة وذلك بالتنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بصفته فاعلاً عمومياً حيث تم تطوير صيغة جديدة للتطبيقة الإعلامية الخاصة بالتصرف في الشهادت الجبائفة، متلائمة مع المعايير الفنية للسلامة المعلوماتية المعتمدة من قبل المركز بما من شأنه تمكين مصالح الإدارة من الاطلاع على الشهادت التي تم تسليمها سابقاً ومتابعتها آلياً عن بعد والاستغناء بالتالي عن عمليات المتابعة اليدوية. وهو ما يعد إنجازاً في غاية الأهمية في تحديث أساليب العمل داخل الإدارة من جهة وتأمين متابعتها ومراقبتها عن بعد من جهة وتسهيل الخدمات المسداة إلى المطالبين بالأداء من جهة أخرى، فإن ذلك الأداء قد حال دون تحقيق تقديرات المؤشر.

المؤشر 3.1.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
		مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)					
2024	35	%66.52	16.63	25	10.14	***	%

تمكنت مصالح الجباية من تحسين نتائج المؤشر من خلال تقليص آجال دراسة الملفات وتحقيق نسبة إنجاز تساوي 66,52% خلال سنة 2022 مقارنة بالنتائج المحققة خلال سنة 2021. وتتمثل أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحسين جودة إسداء الخدمات أساسا في:

- عدم إرفاق المطالب بالأداء لمطلب استرجاع فائض الأداء المودع من قبله بمكتب ضبط الإدارة بملفّ مستوفى الشروط والوثائق وتأخره في إضافة المؤيّدات المنقوصة.
- تأخر المطالب بالأداء في إيداع التصاريح الجبائية التصحيحية على إثر ردّ الإدارة على مطلب الاسترجاع المقدم من قبله بالموافقة الكلية أو الجزئية.
- تأخر المطالب بالأداء في تسوية وضعيته الجبائية.
- تطوير صيغة جديدة للتطبيق الإعلامية الخاصة بالتصرف في الشرائح الجبائية وبالتالي تجميع كافة التطبيقات الإعلامية الموضوعية تحت تصرف مصالح المراقبة الجبائية ضمن منظومة معلوماتية واحدة وهو ما حال دون تحقيق تقديرات المؤشر لسنة 2022.

الهدف الاستراتيجي 2.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

يمكن هذا الهدف من تقييم مدى نجاعة مصالح الجباية في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي. وقد حقّق برنامج الجباية نجاحا نسبيا في تحقيق هذا الهدف حيث تم تحقيق نسبة إنجاز تجاوزت 100% بالنسبة للمؤشر الثاني "تطور عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية" و87.7% بالنسبة للمؤشر الأول "عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة" مقابل 62.88% بالنسبة للمؤشر الثالث "تطور عدد عمليات المراجعة الجبائية".

المؤشر 1.2.2 : عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	26	% 87.7	21.05	24	25	30	عدد

بلغت نسبة إيداع التصريح السنوي بعنوان سنة 2021 في الأجل القانونية 39.08 % وبعد تدخل أعوان المراقبة تطورت هذه النسبة لتبلغ 60.13% بنهاية شهر ديسمبر من سنة 2022. وبذلك يبلغ عدد نقاط تحسن نسبة الإيداع 21.05 نقطة وبلغت نسبة الإنجاز 87.7% ويمكن تفسير ذلك:

- بالنقص المسجل في عدد الأعوان المكلفين بالمراقبة الميدانية والعاملين بمكاتب مراقبة الأداءات وخلايا مراقبة معالم التسجيل والطابع الجبائي والبالغ حاليا 884 عونا فقط مقارنة بنسيج جبائي ما فتئ يتطور من سنة إلى أخرى حيث بلغ في موفى سنة 2022 عدد 892000 مطالبا بالأداء ناشطا فعليا.
- انكباب الأعوان على إنجاز العفو الجبائي حيث تم تحقيق مردود مالي من معالجة تلك الملفات فاق المبلغ المتوقع حيث بلغ 900 مليون دينار.
- كثرة المهام الموكولة إلى أعوان الجبائية (مسح، متابعة النظام التقديري، عمليات المراجعة الجبائية، الخدمات الإدارية...).

المؤشر 2.2.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية

السنة	القيمة المستهدفة (*)	إنجازات مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	65 000	%110,5	60802	55 000	48 808	34 669	عدد

بلغت نسبة إنجاز القيمة المستهدفة 110,5% مقارنة بتقديرات سنة 2022 حيث تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية خلال السنة ليبلغ 60.802 محضرا مقابل 48.808 سنة 2021 و34.669 سنة 2020.

وتفسر نسبة الإنجاز بسبب تراجع عدد المحاضر الجبائية الجزائرية المحررة خلال سنتي 2020 و2021 اللتين شهدتا انتشار جائحة كورونا مما أثر سلبا على تنظيم حملات مراقبة ميدانية للفواتير جزاء تطبيق البروتوكول الصحي والحجر الصحي العام والموجه. وبناء عليه كانت التقديرات مبنية على إنجازات السنتين المذكورتين.

المؤشر 3.2.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	35000	% 62.88	15 722	25 000	13 917	11 914	عدد

لم تتجاوز نسبة إنجاز المؤشر 62.88% مقارنة بمستوى التقديرات بعنوان سنة 2022 (25.000 عملية مراجعة) والتي أخذت في الحسبان الانعكاسات الإيجابية المنتظرة من مشروع إحداث آلية المراجعة المحدودة في إطار قانون المالية لسنة 2021 غير أنّ هذا المشروع لم يحظ بالمصادقة ضمن قانون المالية المذكور.

وقد شهد عدد المراجعات المنجزة خلال سنة 2021 تطورا مقارنة بسنة 2020 التي تأثرت بصفة واضحة بتداعيات جائحة كورونا. وساهم إحداث آلية المراجعة المحدودة في إطار قانون المالية لسنة 2022 في تحقيق تطوّر في عدد المراجعات الجبائية المنجزة بين سنة 2021 وسنة 2022 بنسبة 13%.

وتتمثل أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف فيما يلي:

- حداثة عهد المحققين بالمراجعة الجبائية المحدودة وإجراءاتها حيث لم تدخل حيز التطبيق بصفة فعلية سوى بداية من السداسي الثاني من سنة 2022 وذلك على إثر صدور المذكرة العامة خلال شهر أفريل 2022 ثم المذكرة الإدارية في نفس الغرض مما أثر على عمليات برمجة الملفات الجبائية لعمليات مراجعة محدودة.

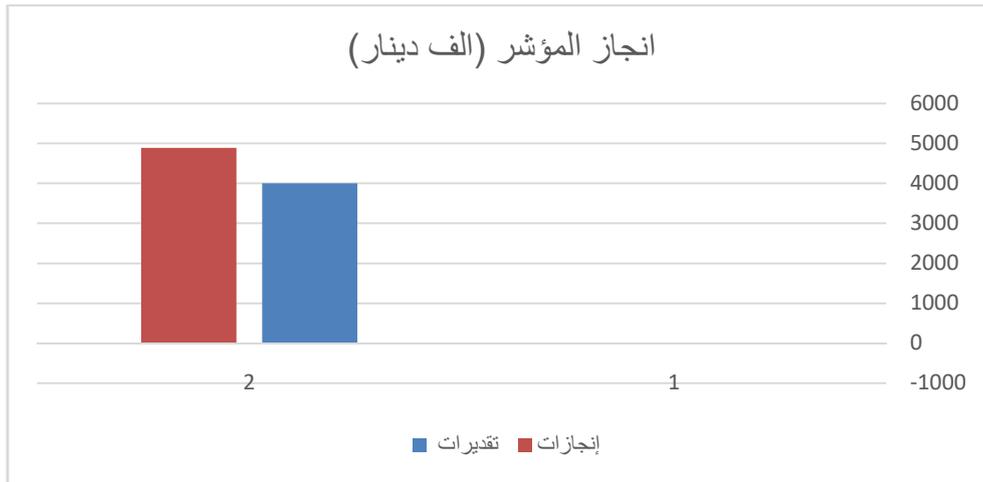
- انشغال المحققين بتنفيذ إجراءات العفو الجبائية طيلة السداسي الأول لسنة 2022 حيث تمّ في هذا الإطار تصفية عمليات المراجعة الجبائية المعمقة والأولية العالقة.

- انشغال الإدارة بإنجاح أحكام الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2022 المتعلق بحذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدّرة وتعويضه بآلية استرجاع فائض الأداء في أجل أسبوع واحد من تاريخ إيداع مطلب استرجاع مستوفى الشروط.

الهدف الاستراتيجي 3.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:

يساهم هذا الهدف في متابعة مستوى تطوّر مردودية تدخلات مصالح المراقبة لتعبئة موارد ميزانية الدولة من خلال تنمية القدرات المهنية لأعوان الجباية وترشيد تدخلاتهم اعتمادا على آلية التصرف حسب المخاطر وتحسين ظروف العمل وتعصير نظم المعلومات المعتمدة وترشيد منظومة حوكمة التصرف الإداري والمالي. وقد تم تحقيق هذا الهدف نسبيا باعتبار نتائج المؤشرات المتعلقة به.

المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	5000	%122	4 891	4 000	3 711	3 177	مليون دينار



نجح برنامج الجباية في تحقيق الهدف المنشود بتحقيقه مردودا ماليا قدره 4891 مليون دينار سنة 2022 مقابل 3711 مليون دينار سنة 2021 كما تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت %122 مقارنة بتقديرات 2022 ونسبة تطوّر تساوي %31.8 مقارنة بسنة 2021. وقد تجاوزت نسبة إنجاز التقديرات بفضل تحسين مستوى إستغلال منظومة إنتقاء الملفات للمراقبة حسب المخاطر الجبائية (SEDAR) ونتائج العفو الجبائي وقيام الإدارة بتوجيه عدد 49000 مكتوبا تحسيسيا عبر البريد الإلكتروني والعادي الى المطالبين بالاداء المتواجدين في حالة اغفال.

المؤشر 2.3.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%38.0	% 87	%31.3	%36.0	% 20,32	%42,23	%

بلغ المردود الجملي المتأتي خلال سنة 2022 من عمليات الدّفح بالحاضر على إثر إبرام عمليات صلح مع المطالبين بالأداء ما قدره 1327,1 مليون دينار أي ما نسبته 31,3% من المردود الجملي البالغ 4891 مليون دينار وبلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر خلال سنة 2022 مقارنة بالتقديرات 87 % فيما بلغت نسبة تطوره 41,8% وذلك مقارنة بسنة 2021. ويتأتى مردود الدّفح بالحاضر بنسبة 52.9% من عمليات تسوية الإغفالات.

المؤشر 3.3.2: مُوسَط (Médiane) سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمّنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة الم وشر
2024	% 77.00	%88.27	% 66.2	% 75.0	% 61.10	% 74.92	%

تمّ تحقيق المؤشر بنسبة إنجاز بلغت 88.27% وقد بلغ مُوسَط سلسلة (Médiane) نسب المصادقة من قبل المحاكم الابتدائية على قرارات التوظيف الإجباري، مستوى 66.2% وهو ما يعني أنّ المحاكم الابتدائية قد قامت بإصدار أحكام ابتدائية جبائية قضت بتأييد 66.2% من المبالغ المضمّنة بقرارات التوظيف الصّادرة عن عدد 16 هيكل رقابي من مجموع 31 مصلحة خارجية للإدارة العامة للأداءات.

وتتلخص أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف في:

- تأثيرات الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تمرّ بها المؤسسات في عديد القطاعات، سلبا على حظوظ الدّفح بالحاضر عند إبرام الصلح مع إدارة الجباية.
- تميّز المادة الجبائية بالتشعب والتعقيد والتأويل واختلاف أسس التوظيف وطرق تعليلها من محقق لآخر ممّا أدّى إلى صدور أحكام قضائية مختلفة من قاض لآخر ومن

محكمة لأخرى، تضمنت الحط من المبالغ الموظفة والمضمّنة بقرارات التوظيف الإجمالي.

- إشكاليات على مستوى عناوين وهويات المطالبين بالأداء غير المعرفين جبايا نتجت عنها صعوبات كبيرة في تبليغهم إعلانات الإدارة مما أدى إلى صدور أحكام جباية قضت بطلان بعض قرارات التوظيف الإجمالي شكلا.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغ مجموع الإعتمادات المستهلكة لبرنامج الجباية مبلغ **213 503 ألف دينار** بعنوان سنة **2022** مقابل مبلغ **217 406 ألف دينار** حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت **98%**.

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2022	تقديرات 2022	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	(2)	ق. م تعديلي(*) (1)		
(1) / (2)	(1) - (2)				
103%	6 079	202 025	195 946	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
103%	6 079	202 025	195 946	اعتمادات الدفع	
106%	531	9 385	8 854	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
106%	531	9 385	8 854	اعتمادات الدفع	
205%	126	246	120	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
205%	126	246	120	اعتمادات الدفع	
120%	615	3 657	3 042	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
15%	-10 639	1 847	12 486	اعتمادات الدفع	
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	
104%	7 351	215 313	207 962	اعتمادات التعهد	المجموع
98%	-3 903	213 503	217 406	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- بلغت نسبة الإنجاز 103% بعنوان نفقات التأجير وقدرت الإعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ما قيمته 195,946م د، كما تمّ رصد إعتمادات تكميلية تقدر بـ6,1م د بينما بلغت الإعتمادات المفوضة 202,025 م د بتاريخ 31 ديسمبر 2022.

- بالنسبة لنفقات التسيير بلغت نسبة الإنجاز 106% على مستوى الدفع. وتمّ رصد إعتمادات تكميلية بـ520 ألف دينار تمثلت بالخصوص في رصد إعتمادات لخلص ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز وديون البريد التونسي لبعض البرامج الفرعية.

- بالنسبة للتدخلات بلغت الإعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ما قدره 120 ألف دينار وبلغت الإعتمادات المفوضة 246 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022. كما تمّ رصد إعتمادات تكميلية بـ126 ألف دينار. وبلغت نسبة الإنجاز 205% على مستوى التعهد والدفع حيث وتنفيذاً للالتزامات المحمولة على البلاد التونسية تبعاً لانخراطها في الإطار الشامل من مشروع BEPS في نوفمبر 2017 والذي على إثره تمّ توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف بين السلط المختصة الخاص بتبادل التصاريح حسب كل دولة لتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، يتوجب على البلاد التونسية تبادل هذه التصاريح من خلال اعتماد منظومة CTC المعتمدة من قبل OCDE والتي حدّد معلوم استعمالها بـ20 ألف أورو أي ما يعادل 66 ألف دينار تدفع سنوياً بصفة مسبقة. تمّ خلاص معلوم سنة 2022. كما تمّ دفع معلوم انخراط سنة 2023 الذي يتعين دفعه قبل موفى سنة 2022.

- بالنسبة لنفقات الإستثمار: قدرت الإعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي بـ3,042م د لسنة 2022 على مستوى التعهد و12,486م د على مستوى الدفع. وبلغت الإعتمادات المستهلكة 3,657م د خلال سنة 2022، على مستوى التعهد أي بنسبة (120%) و1,847م د على مستوى الدفع أي بنسبة (15%). ويعود الفارق في الإنجازات على مستوى التعهد إلى ارتفاع كلفة التهيئة والصيانة بحوالي 200 ألف دينار وتعيين كلفة المشاريع المتعلقة بالبنائات والمشاريع الجديدة على غرار:

- مشروع توسيع مكتب مراقبة الأداءات بفوشانة +184 ألف دينار
- مشروع توسيع مكتب مراقبة الأداءات جربة حومة السوق +176 ألف دينار
- مشروع بناء مكتب مراقبة الأداءات بقليبية +165 ألف دينار

يعود ضعف استهلاك إعمادات الدفع (15%) خاصة إلى:

- **بالنسبة للتزود بتجهيزات إعلامية واتصال:** تم تفويض إعمادات قدرها 2,9 مليون دينار للتزود بتجهيزات إعلامية واتصال وقد تم القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بالصفقة إلا أن الهيئة العليا للطلب العمومي أبدت عدم موافقتها على هذه الصفقة كما هو الشأن بالنسبة للصفقة المنجزة في الغرض من قبل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص وطلب القيام بتجميع الاقتناءات في هذا المجال على مستوى مركز الإعلامية لوزارة المالية.
- **بالنسبة لاقتناء وسائل النقل:** تم تفويض إعمادات قدرها 570 ألف دينار وتم القيام بإجراءات صفقة لاقتناء وسائل النقل عن طريق التجميع إلا أنها لم تكن مثمرة نظرا لعدم تقديم عروض.
- **بالنسبة للتدقيق الداخلي والجودة:** تم تفويض إعمادات قدرها 100 ألف دينار وقد تم القيام باستشارة تتعلق باختيار مكتب استشارة لمساعدة الإدارة العامة للأداءات على تركيز نظام التصرف في الجودة بكلفة 23 ألف دينار وقد تم التخلي عن بقية الاستشارات المبرمجة والمتعلقة باختيار مكتب دراسات في الجودة وبالقيام بسبر آراء.
- **بالنسبة للأشغال:** تم تفويض مبلغ جملي قدره 970 ألف دينار وذلك للقيام ب:
 - تهيئة وصيانة مقر وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية ومستودع لافايات
 - تهيئة الطابق الأرضي بالمقر الفرعي للإدارة العامة للأداءات
 - تركيز نظام مراقبة بالمقر الفرعي للإدارة العامة للأداءات
 - تركيز نظام مراقبة بمقرات إدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائيةوقد تم القيام بجميع الإجراءات إلا أنها لم تكن مثمرة إما لعدم تقديم عروض أو للشطط الحاصل في الأسعار المقدمة.
- **بالنسبة لبرنامج التهيئة والصيانة:** تم تفويض إعمادات قدرها 1,625 مليون دينار وقد تم استهلاكها على مستوى التعهد في حين أن المبالغ المدفوعة لم تبلغ سوى 395 ألف دينار وذلك ناتج بالأساس إلى عدم انتهاء الأشغال المتعهد بها من قبل المقاولين خلال سنة 2022.
- **بالنسبة لاقتناء الأراضي:** تم تفويض إعمادات قدرها 1,371 مليون دينار لاقتناء أرض كائنة بمقرين مضمنة بالأموال التابعة لحزب التجمع المنحل وبعد القيام بجميع إجراءات الاقتناء تم تغيير صبغة الإحالة لتكون مجانية ونحن بصدد انتظار استكمال هذه الإجراءات مما أدى إلى عدم استهلاك هذه الإعمادات على مستوى الدفع.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م. ت. (*) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1: قيادة وتأطير ومساندة مصالح الأداءات	204 881	205 209	328	100
نشاط عدد 2: التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الإنعكاس المالي الهام	1451	1 247	-204	86
نشاط عدد 3: مراقبة الإمتثال الجبائي	8485	3670	-4815	43
نشاط عدد 4: إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي	2589	3 377	789	130
المجموع	217 406	213 503	-3 903	98

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

تمكّن نفقات النشاط عدد 1 "قيادة وتأطير ومساندة مصالح الأداءات" من دعم ومساندة البرامج الفرعية المركزية والجهوية في تأدية مهامها ورفع مؤشرات الأداء وتحقيق الأهداف بصفة فعالة وناجعة وذلك عبر توفير الإمكانيات المادية والبشرية، وبلغت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 1 بـ100%.

بينما يخص النشاط عدد 2 "التحكم في التصرف في الملفات الجبائية ذات الإنعكاس المالي الهام"، كل من مصالح إدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية علما أنه لم يقع تفويضهم سوى إعمادات على مستوى القسم الثاني بالنسبة لسنة 2022 ولم تتمكن هذه المصالح من صرف الإعمادات المذكورة إلا ابتداء من شهر أوت 2022 تاريخ إسناد رؤساء هذه البرامج الفرعية صفة أمر بالصرف وهو ما يفسر الضعف النسبي في إنجاز الميزانية (86%).

وبلغت نسبة إستهلاك الإعمادات المرصودة بالنسبة للنشاط 3 "مراقبة الإمتثال الجبائي" 43% مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2022.

ويُعزى انخفاض نسق صرف الإعتمادات للأسباب التالية:

- عدم إتمام صفقة وسائل النقل عن طريق التجميع والتي لم تكن مثمرة والتي تقرر إعادتها خلال سنة 2023.

- بالنسبة للتهيئة والصيانة تم تفويض اعتمادات قردها 1.625 مليون دينار تم استهلاكها تعهدا ولكن دفعا كانت نسبة الإنجاز ضعيفة نوعا ما ويعود ذلك إلى عدم انتهاء الأشغال المتعهد بها خلال سنة 2022 والتي ستتم تسويتها خلال سنة 2023.

مع العلم أن هناك العديد من المشاريع المحالة على المجالس الجهوية يقع تنفيذها بالتنسيق مع المصالح المركزية لوزارة المالية (الإدارة العامة للبناءات والإدارة العامة للتجهيزات والمعدات).

أما بالنسبة للنشاط عدد 4 "إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي" فقد بلغت نسبة إستهلاك الإعتمادات المرصودة 130 % سنة 2022 حيث بلغت الإنجازات 3377 ألف دينار من جملة 2589 ألف دينار مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.

برنامج المحاسبة العمومية

البرنامج عدد 03: المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج:

- السيد رفيق شوشان (بداية من سنة 2019 إلى موفى أوت 2022)

-السيد محمد نزه مازيغ (بداية من موفى أوت 2022)

1- نتائج أداء البرنامج لسنة 2022:

ترتكز إستراتيجية برنامج المحاسبة العمومية على تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتب الجاري بها العمل وعلى تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والارتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة، كما تعمل على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضمانا للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام.

وقد تم ضبط إطار أداء البرنامج لسنة 2022 بالتنسيق مع محاور الاستراتيجية للمهمة حول أربعة أهداف إستراتيجية تتمثل في:

✓ تحسين تعبئة الموارد العمومية بأصنافها سواء كانت راجعة للدولة أو للجماعات المحلية وذلك من خلال:

- استخلاص الموارد العمومية للدولة من موارد جبائية وغير جبائية لضمان تمويل خزينة الدولة بالموارد الضرورية لضمان استمرارية المرفق العمومي من جهة وللتقليل من عجز الميزانية من جهة أخرى.

- استخلاص موارد الجماعات المحلية التي تمكنها من ضمان توازنها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى.

✓ ضمان احترام آجال تأدية النفقات العمومية من خلال شبكة المحاسبين العموميين الذين يسعون إلى تنفيذ النفقات العمومية واحترام الآجال القانونية في ذلك.

✓ مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال والمتمثلة في تقديم الحساب العام للإدارة المالية والجدول المرفقة له للمصادقة عليه من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة.

✓ تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية للمواطنين والمطالبين بالأداء وتحسين جودتها بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية

ويقوم مركز الإعلامية لوزارة المالية، الذي يعتبر فاعلا عموميا، بدور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية من خلال:

- في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة: تطوير منظومة "رفيق" وفق احتياجات مصالح البرنامج ومقتضيات قانون المالية وكذلك تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية

- الخاصة بمستعملي المنظومة وصيانتها دوريا وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
- في مجال تأدية النفقات: تطوير احتياجات مصالح البرنامج على مستوى منظومة "أدب" من جهة والتطبيق الخاصة بالأمانة العامة للمصاريف ومساندته في المهام الموكولة إليه في تأدية النفقات ومسك الحسابات.
 - في مجال التجميع المحاسبي: مساندة البرنامج الفرعي للخزينة العامة للبلاد التونسية في توفير واستغلال التطبيق الخاصة بتجميع حسابات المراكز المحاسبية للدولة.

الهدف الاستراتيجي 3. 1: تحسين تعبئة الموارد العمومية:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية.

وتعتبر عملية استخلاص الديون العمومية إحدى المهام الأساسية لبرنامج المحاسبة العمومية نظرا لمساهمته الرئيسية في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانية السنة. حيث يعمل على ضمان توفير هذه المداخيل وذلك بتمكين المحاسب العمومي من كل الآليات والاجراءات التي تخول له استخلاص المبالغ المقدرة بالميزانية سواء تعلق الأمر بالأداءات والمعالم المستخلصة بصفة فورية أو تلك المستخلصة بعنوان الديون المثقلة.

وبالرغم من تواصل الصعوبات الاقتصادية، إلا أنه تم تحقيق الهدف المتعلق بتعبئة الموارد العمومية حيث شهدت مؤشرات الاستخلاص تحسنا هاما خلال سنة 2022 مقارنة بنتائج 2021 ويعود ذلك، علاوة على الجهود المبذولة على مستوى القباضات المالية، إلى إجراءات العفو الجبائي الذي تم سنه بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 والذي شمل المداخيل الجبائية الراجعة لميزانية الدولة، الفورية والمثقلة، حيث ساهم هذا الإجراء في تحقيق نتائج طيبة على مستوى الاستخلاصات. فقد تم تجاوز القيم المنشودة بالنسبة إلى المؤشرين الخاصين بتطور استخلاص الموارد الفورية وبتطور استخلاص الديون المثقلة محققين على التوالي نسبة إنجاز ب 147% و 106% غير أنه لم يتم تحقيق القيمة المنشودة بالنسبة للمؤشر المتعلق بتحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية إلا بنسبة 96%.

المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	-	% 106	39109,2	36818,975	32016,5	28486,9	مليون دينار
	%11	%147	%22.15	%15	%12.35	-6.11	نسبة مائوية

ملاحظة 1: يتم احتساب نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية باعتبار مبالغ فائض الأداء التي تم إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة بمناسبة عملية التجميع لدى أمين المال العام مع احتساب المبالغ الديوانية.

يلاحظ من خلال النتائج المبينة بالجدول السابق تسجيل تطور هام خلال سنة 2022 في نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية من الديون الفورية تقدر بـ **22.15%** مقارنة بسنة 2021 حيث تم استخلاص **39109,2 م.د** مقابل **32016,5 م.د** سنة 2021. وهو ما يعني تحقيق الهدف المرسوم بعقد الأهداف السنوي بنسبة إنجاز تقدر بـ **147%**.

○ الأنشطة والإجراءات المتخذة لتحسين نتائج استخلاص الديون الفورية:

يتم استخلاص الديون الفورية الجبائية وغير الجبائية بالقباضات المالية بالأساس عبر آلية التصريح التلقائي للمطالبين بالأداء ويرتكز مجهود القباضات المالية على استقبال المطالبين بالأداء وتصفية المبالغ المستوجبة واستخلاصها.

وقد تم خلال سنة 2022، سن إجراءات استثنائية في إطار العفو الجبائي لسنة 2022 ضمن أحكام الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022، تعلق بتسيير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الاغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء وبإيداع التصاريح الجبائية التصحيحية.

وقد شمل هذا الإجراء كل التصاريح الجبائية بعنوان كل الأداءات الراجعة للدولة والخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وكذلك المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمعلوم على النزل ومعلوم الإجازة بما في ذلك الأداءات المتعلقة بأنشطة غير مصرح بها والتي حل أجلها قبل 31 أكتوبر 2021 ولم يشملها التقادم بما في ذلك التصاريح المودعة إثر تدخل مصالح المراقبة الجبائية أو إثر تبليغ إعلام بنتائج مراجعة جبائية وقبل تبليغ قرار توظيف إجباري.

وينتفع المنخرط في إجراءات التسوية بالتخلي عن كل الخطايا المستوجبة بموجب أحكام الفصول 81 و82 و85 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وذلك شريطة:

- إيداع التصاريح غير المودعة أو التصاريح التصحيحية أو تقديم العقد أو الكتب أو التصريح لإجراء التسجيل في أجل أقصاه 30 أفريل 2022 الذي تم التمديد فيه إلى موفى جوان 2022،

- دفع كامل أصل الأداء المستوجب عند إيداع التصريح أو عند إجراء التسجيل.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين استخلاص الديون الفورية بـ327.619 م.د وذلك نتيجة قيام المطالبين بالأداء المتخلفين بتدارك هذه الاغفالات والتصريح تلقائيا ودفع المعاليم المستوجبة.

كما ساهمت إجراءات العفو الجبائي في تحسين نتائج استخلاص الديون المثقلة كما يبينه الجدول الموالي:

المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائي وغير جبائي)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
-	-	%108	1883,7	1734,43	1508,2 (2)	1230 ⁽²⁾	مليون دينار
2024	15%	%166	24,9%	15%	22%	-23%	نسبة مائوية

⁽²⁾إنجازات نهائية.

تم خلال سنة 2022، تواصل ارتفاع نسق استخلاصات الديون المثقلة على التوالي منذ سنة 2021 بصفة ملحوظة حيث تم خلال سنة 2021 تحقيق تطور في المبالغ المستخلصة بحوالي 22% مقارنة بنتائج سنة 2020، كما أفرزت النتائج الأولية لسنة 2022 تحقيق تطور بحوالي 25% مقارنة بسنة 2021، وقد ساهمت في تحقيق هذه النتائج إجراءات العفو الجبائي لسنة 2019 والعفو الجبائي لسنة 2022.

حيث تم استخلاص 1883,7 م.د خلال سنة 2022 مقابل 1508,2 م.د خلال سنة 2021 وقد تم بذلك تجاوز الهدف المنشود لسنة 2022 المحدد بـ15%.

شمل هذا التطور الايجابي على حد سواء الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية كالاتي:

✓ **26,9%** بالنسبة للديون الجبائية المثقلة مقارنة بسنة 2021 حيث تم استخلاص **1388,7 م.د** سنة 2021 مقابل **1762,3 م.د** سنة 2022.

✓ **1,59%** بالنسبة للديون المثقلة غير الجبائية مقارنة بسنة 2021 حيث تم استخلاص **119.4 م.د** سنة 2021 مقابل **121,4 م.د** سنة 2022.

ويعود ذلك إلى إقبال المدينين على الانخراط في إجراءات العفو الجبائي وكذلك المجهودات المبذولة من المصالح الراجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص خاصة في إنجاح إجراءات العفو الجبائي لسنة 2022 بالنسبة للديون المثقلة التي تمّ سنّها بمقتضى الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022 قصد تيسير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الديون الجبائية المثقلة والخطايا والعقوبات المالية إلى أجل أقصاه 30 أفريل 2022 والذي تم التمديد فيه إلى موفى جوان 2022.

وقد مكن العفو الجبائي من توفير موارد هامة لخزينة الدولة تقدر بـ **1101,62 م.د** والتي كانت مجملها متأتية من الديون الجبائية المثقلة بمبلغ يقدر بـ **1082,88 م.د** مقابل **18,18 م.د** فقط من الخطايا والعقوبات المالية.

ويجدر التأكيد أن الوصول إلى هذه النتائج كان نتيجة المجهودات المبذولة من طرف جميع الأعوان والإطارات التابعين لبرنامجي المحاسبة العمومية والجبائية بالإضافة إلى عدة تدابير تم تجسيمها نذكر منها خاصة:

- التنسيق مع مصالح الادارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي لتوضيح الإجراءات الخاصة بتطبيق العفو الجبائي وإصدار التعليمات بشأنها إلى السادة القباض.
- التنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد تحيين منظومة رفيق.
- القيام بعدة حملات تحسيسية على المستوى الوطني وعلى مستوى الجهات قصد دفع المطالبين بالأداء للانخراط بإجراءات العفو الجبائي.
- مواصلة الزيارات والتنشيط الميداني ودعم التواصل بين مختلف المراكز والمصالح الخارجية والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
- مناقشة أهداف البرامج الفرعية في مجال الاستخلاص في إطار حوار التصرف داخل البرنامج خاصة من خلال:

- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية.
- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.
- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- القيام بعدة دورات تكوينية حول عدة مواضيع تهم الاستخلاص كطرح الديون العمومية، والاستخلاص في إطار الإجراءات الجماعية وتسجيل واستخلاص القرارات العدلية.

المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	-	%96	1384.4	1440.8	1226.3	1134	مليون دينار
	%100		%96	%100	%93.02	%91	نسبة مائوية ⁽³⁾

(3) تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

تم خلال سنة 2022، تسجيل تطور متواصل في المبالغ المستخلصة مقارنة بالسنوات السابقة حيث تم استخلاص مبلغ 1384.4م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية سنة 2022 مقارنة بـ 1226.3م.د سنة 2021.

غير أنه ورغم هذا التطور في المبالغ المستخلصة بلغت سنة 2022 نسبة إنجاز تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية، التي تم ضبطها بـ 1440.8 م.د ما قيمته 96% وبذلك لم يتم تحقيق القيمة المنشودة.

ويبين الجدول الموالي النتائج المسجلة على مستوى أهم المعاليم الراجعة للجماعات المحلية:

بيان الموارد	2021	التقديرات النهائية 2022	إنجازات 2022	نسبة الانجاز مقارنة بالتقديرات
- المعلوم على العقارات المبنية	40,9	56	44,4	79%
- المعلوم على الأراضي غير المبنية	32,8	39,2	43,5	111%
. المعلوم على المؤسسات	368.8	360,6	360,6	100%
-المعاليم الموظفة على الأسواق	86.3	111	104,7	94%
- معاليم الاكزية و المعدات	33	46,8	38,5	82%
-معاليم أخرى مختلفة	664.2	827,2	792,7	96%
جملة موارد العنوان الأول	1226,3	1440,8	1384,4	96%

شهد استخلاص المعلوم على العقارات المبنية تطورا من 40,9 م.د إلى 44,4 م.د سنة 2022 (نسبة تطور بـ8.55%) ولكنها لم تتجاوز التقديرات السنوية المقدرة بـ56 م.د. (محققا نسبة انجاز بـ79.28%).

أما بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنية فقد تطور من 32.8 م.د سنة 2021 إلى 43,5 م.د سنة 2022 وتجاوزت بذلك نسبة انجاز التقديرات بـ111%.

على مستوى المعلوم على المؤسسات ورغم عدم تحويل الموارد المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية فقد تم تحقيق نسبة انجاز بـ100% من التقديرات وذلك باستخلاص مبلغ 360,6 م.د.

بالنسبة للمعاليم الموظفة على الأسواق فقد شهدت ارتفاعا في المبالغ المستخلصة من 86,3 م.د سنة 2021 إلى 104,7 م.د سنة 2022 بنسبة انجاز تقدر بـ94% .

أما بالنسبة لمعاليم الأكرية والمعدات فقد تم تحقيق 38,5 م.د سنة 2022 مقابل 33 م.د سنة 2021 وهو ما يمثل 96% من تقديرات الميزانية.

وقد ساهمت جملة من الأنشطة والإجراءات في تحقيق هذه النتائج نذكر منها:

- متابعة تطور الوضع المالي للبلديات ولنتائج استخلاص المعاليم البلدية بإعداد الإحصائيات الدورية المتعلقة بتنفيذ الميزانية قبضا وصرفا.
- المساهمة بالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية، في تنشيط دورات التكوينية حضوريا وعن بعد لفائدة أعوان وإطارات الجماعات المحلية وعدد من أمناء المال الجهويين والمفوضين المكلفين بالجماعات المحلية ومحاسبي البلديات حول (حوكمة إعداد الميزانية المحلية- تعبئة الموارد المحلية وإشكاليات الاستخلاص- التصرف في الأسواق المستلزمة - التحليل المالي) .
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة السادة أمناء المال وعدد من أمناء المال الجهويين والمفوضين المكلفين بالجماعات المحلية ومحاسبي البلديات بخصوص التصرف الإداري والمالي والمحاسبي للجماعات المحلية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.
- المشاركة في ورشات عمل حول تقييم وتطوير منظومة التصرف في الموارد البلدية بالتعاون مع GRB بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.

المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%10	%118	231.1	195.83	178.033	154.5	مليون دينار
			%29.80	%10	%15.23	%(-33)	نسبة مائوية ⁽³⁾

تم خلال سنة 2022، تسجيل تطور هام في استخلاص المعاليم المثقلة للجماعات المحلية بنسبة %29.80 مقارنة بالهدف السنوي الذي لا يتجاوز %10. حيث تم استخلاص 231.1 م.د مقارنة بـ 178.033 م.د خلال سنة 2021. و يعود ذلك الى جملة الإجراءات المتخذة في الغرض من قبل مصالح الادارة العامة والسادة القباض والتي تتمثل أساسا في:

- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية.... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.
- مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.

○ الصعوبات والتدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها:

يوصل برنامج المحاسبة العمومية العمل على مشاريع جديدة تهدف إلى مزيد تحسين مردودية استخلاص الديون المثقلة نذكر منها خاصة:

- تصنيف الديون المثقلة "Scoring des RAR":

يمكن تصنيف الديون المثقلة من تحسين نجاعة استخلاص هذه الديون وبالتالي التركيز على الديون الأكثر قابلية للاستخلاص، وفي هذا الإطار تواصلت المجهودات بالعمل على وضع منظومة خاصة لتصنيف الديون المثقلة "Scoring des RAR" تربط بين عدة تطبيقات قصد استقصاء المعطيات اللازمة حول المدينين بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية. وقد تم خلال سنة 2022، تطوير وتركيز قاعدة البيانات. وانطلقت أشغال المصادقة على المنظومة خلال شهر أكتوبر 2022 وستتم برمجة دورات تكوينية للقباض على أن يتم وضع المنظومة حيز الإستغلال خلال سنة 2023.

- تطوير منظومة التصرف في نزاعات الاستخلاص:

بهدف تحسين وتطوير مهمة نزاعات الاستخلاص من تبادل المعطيات والتقارير بين مختلف المراكز الراجعة للإدارة العامة المكلفة بنزاعات الاستخلاص، تم العمل على تطوير منظومة التصرف في نزاعات الاستخلاص، تمكن من متابعة ملفات المدينين في طور نزاعات الاستخلاص والإطلاع على التقارير المقدمة للقضاء وعلى فقه القضاء الصادر في مادة استخلاص الديون العمومية. وهي منظومة في طور التجربة والمصادقة، سيتم وضعها للاستغلال خلال شهر جانفي 2023.

- تشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تألية عملية الاعتراض الإداري:

تم خلال سنة 2022، الانطلاق في إعداد التصور حول الحلول الفنية لتشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تألية عملية الاعتراض الإداري لتحسين نتائج استخلاص

الديون المثقلة. وتم في هذا الإطار إعداد وإرسال كراس شروط فنية لمركز الإعلامية بوزارة المالية بتاريخ 18 فيفري 2022 للشروع في تطوير آليات تشبيك المنظومتين.

الهدف الاستراتيجي 3. 2: ضمان إحترام آجال تأدية النفقات العمومية:

يعمل برنامج المحاسبة العموميّة على تأدية النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية في أحسن الآجال. وقد تم خلال سنة 2022 تحقيق الهدف المأمول.

المؤشر 1.2.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020 (2)	وحدة المؤشر
2024	5	%100	5	5	5	5	يوم (1)

(1): الأجال الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الأمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي.

تعمل المراكز المحاسبية المكلفة بتأدية النفقات العمومية على دفع النفقات العمومية في أحسن الآجال وذلك لما يمثله مجال تأدية النفقات العمومية من أهمية ضمن المهام الموكولة للمحاسبين العموميين الذين يختصون بتأدية النفقات العمومية وصرفها لفائدة مستحقيها بعد القيام بأعمال الرقابة الموكولة إليهم. ويتفاوت نسق هذا المؤشر حسب الصبغة الاقتصادية للنفقة وحسب فترة ورود الأوامر بالصرف على المركز المحاسبي من 1 إلى 17 يوم ويجدر التذكير في هذا الصدد بالآجال القانونية القصوى لتأدية النفقات العمومية والتي تتراوح بين 5 أيام و15 يوما. وقد تمت المحافظة خلال سنة 2022 على معدل آجال تأدية نفقات التأجير المقدر بـ 5 أيام مع تسجيل تأخير نسبي في عملية تسوية التسبقات المسندة من قبل الأمين العام للمصاريف وكذلك تسوية القروض الخارجية الموظفة.

وتتمثل الإشكاليات والصعوبات المعترضة التي تحول دون تحويل مبالغ الأوامر بالصرف إلى مستحقيها في آجالها إلى:

- تعدد المنظومات الإعلامية وعدم ترابطها
- ورود عدد كبير من الأوامر بالصرف بالفترة التكميلية
- تزامن ورود نفقات التسيير مع فترة صرف الأجور
- عدم توفر السيولة برصيد حساب الخزينة بالبنك المركزي حيث يتم أخذ أولوية النفقات حسب صيغتها بعين الاعتبار.

ومن جملة الإجراءات التي تم القيام بها لتحقيق الهدف:

- انجاز دورات تكوينية حول أعمال الرقابة المحاسبية على النفقات بمختلف أصنافها لفائدة العاملين بأمانات المصاريف وقباضات المجالس الجهوية قصد توحيد طرق العمل وإجراءات المراقبة على أوامر الصرف.
- دعوة المحاسبين العموميين إلى مزيد التنسيق مع مصالح أمري الصرف لتلافي عدم تكرار الأخطاء شكلا ومضمونا والتقليص بالتالي من عدد عمليات الرفض وتنظيم جلسات عمل في هذا المجال.

الهدف الاستراتيجي 3.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجل:

يتمثل دور برنامج المحاسبة العمومية في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وفي أحسن الأجل ويندرج ذلك في إطار تجسيم مبادئ الشفافية والحوكمة، حيث أنه يتم إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية. وفي هذا الإطار يتم إعداد الحساب العام للدولة والجدول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق الميزانية وإرساله إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

وبالرجوع إلى النتائج المحققة، لم يتمكن البرنامج من احترام آجال تقديم الحساب العام وتجاوزها بستة أشهر بالنسبة لحساب سنة 2020 رغم كل المساعي والمجهودات المبذولة .

المؤشر 3.3.1: أجل تقديم الحساب العام والجدول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	12 شهرا	66.67 %	18 شهرا (1)	12 شهرا	24 شهر	15 شهرا	عدد الأشهر

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجدول المرفقة لسنة التصرف 2020 بتاريخ 20 جوان 2022 عوضا عن موفى 2021 أي ما يعادل 18 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل

القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الآجال لبلوغ الهدف المحدد. وتم في هذا الإطار ورغم تعدد المتدخلين في إعداد الحساب العام وبطء الإجراءات المتعلقة بتسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة، العمل على التحكم في الآجال قدر الإمكان من خلال:

- التنسيق مع مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال.
- التنسيق مع مختلف المتدخلين قصد ملائمة التغييرات التي طرأت على تبويب ميزانية الدولة بالنسبة للموارد والنفقات في إطار الملائمة مع القانون الأساسي للميزانية التي تستوجب ملائمة الحسابات الشهرية والسنوية للمحاسبين العموميين لنفس التبويب.
- تركيز منظومة "رفيق" لدى قباض الديونة لمسك الحسابات آليا مما سيساهم في تقليص آجال إعداد الحسابات .
- القيام بعدة دورات تكوينية في مجال مسك الحسابات.

○ من أهم الاشكاليات والصعوبات التي يواجهها البرنامج في إعداد الحساب العام للدولة:

- تعدد المتدخلين في إعداد الحساب العام والذي يؤثر سلبا على احترام الآجال،
- بطء الإجراءات المتعلقة بتسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،
- عدم تلاؤم المنظومات الحالية مع الإجراءات المتخذة في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية من حيث التغييرات الطارئة على التصنيفات الخاصة بالموارد والنفقات والتي لم تتم ملائمتها مع المنظومات الخاصة بكل من الأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة ومنظومة رفيق لدى قباض المالية.

مشاريع أخرى في طور الإنجاز:

1- مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية:

في إطار الملائمة مع الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 حول إعادة تصنيف أمري القبض والصرف وتكريس آليات التفويض ومراجعة آجال التعهد بالنفقات والأمر بصرفها والتأشير عليها وتثبيت مفاهيم ومبادئ "المحاسبة الميزانية" وإدراج المفاهيم الخاصة بـ"المحاسبة العامة" وإدراج المفاهيم الخاصة بـ"محاسبة تحليل الكلفة" وعدة محاور أخرى ، تم العمل في موفى سنة 2022 على إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية.

2- الأعمال التحضيرية لمشروع إرساء النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة:

تم خلال سنة 2022، مواصلة الأعمال التحضيرية لمشروع إرساء النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة والانتهاج من دراسة الجدوى وتحديد نظام حوكمة للمشروع في إطار اتفاقية التمويل بين وزارة المالية والبنك الألماني KFW في إطار برنامج التعاون بين وزارة المالية والدولة الألمانية حيث تم إضفاء اتفاقية التمويل في ماي 2021.

كما شهدت سنة 2022، انطلاق المرحلة الثانية من المشروع حيث تم في 5 ديسمبر 2022 إضفاء عقد مع مكتب الدراسات JV KPMG - ST2i والانطلاق في الأعمال التحضيرية للإعلان عن طلب العروض والشروع في عملية اقتناء المنظومة الإعلامية.

3- المشاركة في مشروع إرساء نظام معلوماتي للتصرف في المالية العمومية SIGFP :

تساهم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في مشروع إرساء نظام معلوماتي للتصرف في المالية العمومية SIGFP والذي يندرج ضمن مشروع النظام الجبائي والمحاسبي لتونس FAST والممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

الهدف الاستراتيجي 4.3 : تحسين جودة الخدمات:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالين بالأداء بمختلف القباضات المالية. وقد تم تحقيق الهدف نسبيا. حيث أنه تم تحقيق القيمة المنشودة بالنسبة إلى المؤشر المتعلق بمعدل مدة الانتظار بالقباضات المالية غير أنه لم يتم تحقيق ما قدر بالنسبة للمؤشر المتعلق بتجهيز القباضات المالية بمطريات الدفع الإلكتروني.

المؤشر 1.4.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	5	% 100	5	5	5	5	دقيقة

تمت المحافظة على معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية خلال سنة 2022 وذلك بمعدل 5 دقائق ويمثل هذا المعدل معدل مدة الانتظار خارج أيام الذروة (hors périodes des échéances) والتي تشهد اكتظاظا هاما للمطالبين بالأداء لإيداع التصاريح الجبائية بالقباضات المالية. ولذا، يسعى البرنامج إلى تطوير وتوسيع مجال تطبيق الإيداع الآلي للتصاريح عن بعد لتقليل من الضغط على القباضات المالية من جهة ولتحسين جودة الخدمات من جهة أخرى. ومن أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة بالنسبة لهذا المؤشر هو كلفة الآلات الموزعة لبطاقات الأولوية. إلا أن برنامج المحاسبة العمومية يسعى إلى إيجاد حلول لتقليل الكلفة من خلال الشراءات المجمعة.

المؤشر 3.4.2: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	-	58%	18+ (284)	23+ (362)	+31 (266)	131+ (235)	العدد

تم خلال سنة 2022، مواصلة تجهيز القباضات المالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني ليصبح عددها 284 قباضة مقابل 266 قباضة مجهزة خلال 2021. حيث تم خلال سنة 2022 تجهيز 18 مركز من مراكز بيع منتوجات الاختصاص تطبيقا لمقتضيات الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2022 الذي أقر تحجير بيع منتوجات الإختصاص نقدا وخلصها سوى بوسيلة دفع بنكية أو بريدية أو بوسيلة دفع الكتروني أو بشيك معتمد من البنك المسحوب عليه.

غير أنه لم يتم تحقيق القيمة المنشودة حيث بلغت نسبة الإنجاز 58%. ويعود ذلك إلى التمشي المعتمد في تجهيز القباضات المالية ومختلف المراكز إذ انطلق العمل بتجهيز القباضات الهامة بكل جهة ومن ثم تجهيز القباضات الأقل أهمية من حيث رقم معاملاتها إلى حين التجهيز الكلي. إلا أن ذلك التمشي أبرز أنه في بعض القباضات المجهزة لم يتم تسجيل إقبال على استعمال مطرفيات الدفع مما ارتأى البرنامج التوقف عن تجهيزها من جهة وتدعيم القباضات ذات الإقبال الهام بمطرفيات أخرى (مما يفسر تجهيز كل من قباضات البحيرة وحي المهرجان والمنزه السادس بمطرفيتين وثلاث مطرفيات).

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج المحاسبة العمومية بعنوان سنة 2022 ما قدره 301 387 أ د مقابل 320 205 أ د حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التكميلي أي ما يعادل نسبة إنجاز قدرت بـ 94% موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
		2022	2022		
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	ق. م		
(1) / (2)	(1) - (2)		تكميلي (*) (1)		
100%	-193	275 924	276 117	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
100%	-193	275 924	276 117	اعتمادات الدفع	
96%	-912	19 758	20 670	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
96%	-912	19 758	20 670	اعتمادات الدفع	
356%	64	89	25	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
356%	64	89	25	اعتمادات الدفع	
32%	-9 767	4 639	14 406	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
24%	-17 777	5 616	23 393	اعتمادات الدفع	
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	
97%	-10 808	300 410	311 218	اعتمادات التعهد	المجموع
94%	-18 818	301 387	320 205	اعتمادات الدفع	

* نفقات على حسابات الخزينة بمبلغ 1585 أ.د. تمت اضافتها الى نفقات التسيير.

- نفقات التأجير: تم استهلاك اعتمادات تقدر بـ 275924 أ.د أي بنسبة إنجاز 100%.
 - نفقات التسيير: تم استهلاك اعتمادات تقدر بـ 19758 أ.د أي بنسبة إنجاز بلغت 96%
- توزعت أساسا على النفقات التالية:

- الاكزية والمعالم البلدية: 2343 أ.د.
- استهلاك الكهرباء والغاز: 1426 أ.د.
- تأثيث الإدارة 698 أ.د.
- معدات التصرف الإداري 986 أ.د.
- الاعتناء بالبنائيات: 433 أ.د.

- تعهد وصيانة الاثاث : 371 أ.د
- لوازم المكاتب: 904 أ.د
- المطبوعات الرسمية: 3447 أ.د
- شراء اللوازم والمعدات: 849 أ.د
- إكساء العملة: 501 أ.د
- أتعاب واختبار : 94 أ.د
- المساهمة في مصاريف أبناء الأعوان العائدين من الخارج: 78 أ.د
- نقل الأموال العمومية: 972 أ.د (شهدت تقلص إلى النصف باعتماد مطرفيات الدفع الالكتروني بمراكز بيع مواد الاختصاص).

هذا وتجدر الإشارة انه في إطار برنامج سنوي للتقليص من حجم المتخلدات تجاه المزودين العموميين خاصة منها الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة اتصالات تونس، تولى برنامج المحاسبة العمومية خلاص جزء هام من هذه المتخلدات بمبلغ جملي قدره 2574.5 أ.د وذلك بعد القيام بجملة من التحويلات بين الفقرات الفرعية للبرنامج بمبلغ جملي قدره 1216 أ.د باعتبار وأن المبلغ الذي تم فتحه في بداية السنة المالية والمقدر بـ 1358 أ.د لا يغطي الحجم الحقيقي للمتخلدات.

أما على مستوى موارد حساب أموال المشاركة عدد 2 والمتعلق بحساب القروض الموثوقة برهن بعنوان اقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير فقد تم خلاص كامل مبلغ الصفقة المبرمة مع الشركة المتعاقد معها، كما تم التعهد بمبلغ الصفقة بالتفاوض المباشر بعنوان سنة 2022 بمبلغ 901 أ.د حيث تم خلاص نسبة 40% منها.

- **نفقات التدخلات: تم تسجيل نسبة إنجاز بـ 356%** حيث تم استهلاك 89 أ.د مقارنة بالتقديرات، وتم تحويل مبلغ 64 أ.د من قسم التسيير إلى قسم التدخلات. وقد مكنت جملة هذه الإعتمادات من تسديد التكاليف المتعلقة ببرنامج المغادرة الطوعية والتكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل.

- **نفقات الاستثمار:** بلغت نسبة التنفيذ 32% تعهدا و 24% دفعا. حيث تم إستهلاك اعتمادات تقدر بـ 5616 أ.د. من خلال مواصلة المشاريع المتواصلة نذكر من أهمها:

- بناء مجمع المالية بأحمد التليلي بصفاقس (710 أ.د).
- توسيع مقر أمانة المال الجهوية بجنوبية (210,7 أ.د).
- بناء مجمع المالية بالشراردة بالقيروان (109,3 أ.د).
- بناء مجمع المالية بالصخيرة بكلفة (337,2 أ.د).

وبالنسبة للمشاريع الجديدة:

- بناء مجمع المالية ومقر الأرشيف ببنبلة بالمنستير (2089أ.د).
- بناء مجمع المالية بالروحية (1882أ.د).

لا بد من الإشارة إلى أن مبالغ الإعتمادات التي لم يتم صرفها تعود إلى جملة من المشاريع المعطلة على غرار بناء قصر المالية بقباس لعدم جاهزية المقاوله المكلفة بالأشغال لإنجاز المشروع وهو ما أدى إلى فسخ الصفقة والقيام بإجراءات طلب عروض للمرة الثانية. وكذلك الشأن بالنسبة لقصر المالية بنهج إنقلترا حيث يعود سبب التعطيل لإشكال على مستوى إستخراج رخصة البناء وتعطيل من قبل المصممين في إعداد الدراسة المطلوبة.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

نسبة الإنجاز %	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 ق. م. ت (*) (1)	بيان الأنشطة
96%	-11021	286056	297077	نشاط عدد 1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية
82%	-67	308	375	نشاط عدد 2: الرقابة المحاسبية للنفقات العمومية والتأشير عليها والإذن بدفعها
35%	-380	209	589	نشاط عدد 3: التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع حسابات الدولة
67%	- 7351	14814	22165	نشاط عدد 4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي
94%	-18818	301387	320205	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- بالنسبة للنشاط عدد1: (البرنامج الفرعي 1) تم تنفيذ 96% من تقديرات الإعتمادات المبرمجة لسنة 2022.
- بالنسبة للنشاط عدد2: (البرنامج الفرعي 2) تم تنفيذ 82% من تقديرات الإعتمادات المبرمجة لسنة 2022.
- بالنسبة للنشاط عدد3: (البرنامج الفرعي 3) تم تنفيذ 35% من تقديرات الإعتمادات المبرمجة لسنة 2022.
- بالنسبة للنشاط عدد4: (البرامج الفرعية من 4 إلى 31) تم تنفيذ 67% من تقديرات الإعتمادات المبرمجة لسنة 2022.

برنامج مصالح الميزانية

البرنامج عدد 04 : مصالح الميزانية
رئيس البرنامج: السيدة درصاف الكويس
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 28 جويلية 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يوظف برنامج "مصالح الميزانية" دور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها، ويعمل على متابعة تطور موارد الدولة ونفقاتها من خلال إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات لتقييم الفوارق بينها وبين التقديرات ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالإستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

وساهم البرنامج في إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف. إذ تميزت سنة 2022 بصفة خاصة بجملة من الأعمال تتعلق بـ:

- إرساء منظومة معلوماتية تمكن من تركيز مسارات الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط وإعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار مشروع (FAST).
- متابعة وتقييم وثائق الأداء لمختلف المهمات وتطور الأهداف والمؤشرات بما يمكن من تقليص الفوارق المسجلة خاصة منها المتعلقة بمبدأ "المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين فئات المجتمع" حسب مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية.
- متابعة تطبيق الإجراءات الاستثنائية التي لها انعكاس مالي على ميزانية الدولة المعتمدة من طرف الحكومة للحد من تداعيات اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية على الوضع الاقتصادي والمالي وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتغطية النفقات ذات الأولوية. وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:
- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية.
- متابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعلياً.

ويمثل مركز الإعلامية بوزارة المالية، بوصفه فاعلاً عمومياً، الداعم الأساسي لبرنامج مصالح الميزانية باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية

العمومية في إطار مشروع Fiscal and Accounting System of Tunisia (FAST) وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع.

الهدف الاستراتيجي 1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة:

يكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدولة أهمية بالغة في تحديد الإمكانيات والموارد المالية المتاحة التي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي.

ويرتبط هدف "تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة" ارتباطا وثيقا بتطور الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والوطني. فقد شهدت بداية سنة 2022 اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على التوازنات المالية بالعلاقة مع ما أفرزته هذه الأزمة من ضغوطات إضافية على ميزانية الدولة، حيث شهدت أسعار النفط والمواد الأساسية ارتفاعا هاما أدى إلى زيادة كلفة الدعم التي وصلت حدود 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر للنتائج المسجلة على مستوى مؤشرات قياس الأداء، نلاحظ تحسنا على مستوى المؤشر الأول "الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية" وتراجعا على مستوى المؤشر الثاني "الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار".

المؤشر 1.1.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	انجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%2.5	%296.7	%1	%3	%1.9	%17	%

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية 1% سنة 2022 مقابل 3% مقدرة بالبرنامج السنوي للأداء لسنة 2022 أي أن نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات تجاوزت 100% وهو ما يدل على تحسن أداء المؤشر بما أن الهدف هو تقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات في المداخل الجبائية أي كلما تراجعت قيمة المؤشر كلما تحسن الأداء.

المؤشر 2.1.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%0.1	%1.43	%7	%0.1	%19	%3	%

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في نفقات الاستثمار 7% في سنة 2022 مقابل 0.1% مقدرة بالمشروع السنوي للأداء أي بنسبة إنجاز قدرها 1.43 % وهو ما يدل على تراجع الأداء. فيما شهد المؤشر تحسنا مقارنة بإنجازات 2021 التي تم خلالها تسجيل نسبة فارق بين التقديرات والانجازات تساوي 19%.

يعود هذا التراجع خاصة إلى الفارق المسجل في نسبة إنجاز نفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة مقارنة بالإعتمادات المرسمة ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2022. إذ بلغت نسبة المؤشر لهذه النفقات حسب مصدر التمويل كما يلي:

- مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة على الموارد العامة للميزانية: 1,3% (الإعتمادات المرسمة: 2684 م د/ مقابل اعتمادات منجزة: 2648 م د).
- مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة: 28,2% (الاعتمادات المرسمة: 755 م د مقابل اعتمادات منجزة: 542 م د).

وتفسر النتائج المحققة بالإشكاليات المتعلقة بتسوية الاعتمادات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.

الهدف الاستراتيجي 2.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد:

يرتبط تحقيق هدف "تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد" بصفة إجمالية بمدى تقدم أشغال فرق العمل التي تم إحداثها والتي شهدت تفاوتاً في نسق أعمالها باعتبار ارتباط البعض منها بتعاون فني وبأجال مضبوطة.

واعتباراً للنتائج المحققة على مستوى مؤشري قيس أداء هذا الهدف، تم تسجيل تراجع نسبي مرده عدم تحقيق تقدم في إنجاز المؤشر المتعلق بالحسابات الخاصة باعتبار عدم استعادة فريق

العمل المكلف بالحسابات الخاصة لنسق أعماله. وهو ما يتطلب النظر في إمكانية مراجعة اعتماد هذا المؤشر.

المؤشر 1.2.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%90	%71	%50	%70	%50	%50	%

اعتمدت تقديرات المؤشر للثلاث سنوات 2022-2024 على توقع استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة تدريجياً لنسق أعماله والانتهاء من مرحلة التشخيص خاصة فيما يتعلق بالحسابات المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية. وتم تقدير نسبة تقدم بـ 10% لبلوغ 90% سنة 2024. إلا أنه تمت المحافظة على نسبة إنجاز بلغت بـ 50% سنة 2022 وهي نفس النسبة المعتمدة منذ السنة الأولى لاعتماد هذا المؤشر، مقابل توقع تحقيق نسبة 70% سنة 2022. وهو ما يعني عدم التقدم في إنجاز هذا المؤشر.

المؤشر 2.2.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
-	-	-	-	-	%100	%86	%

بخصوص إعداد التبويب النهائي للنفقات، تميزت سنة 2022 بجملة من الأشغال المتعلقة بتركيز النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية أمنتها الفرق المحدثة للغرض. وفيما يلي لمحة عن أشغال هذه الفرق:

1. فريق عمل الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط: تتراسه الإدارة العامة للموارد والتوازنات وتوكل له مهمة تطوير المفاهيم والنماذج والإجراءات وصياغة النصوص والتشريعات والأدلة وغيرها من الأعمال الكفيلة ببلوغ النتائج المزمع تحقيقها

في إطار المشروع وذلك فيما يتعلق بمحور الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط.

وتم خلال سنة 2022 القيام بالأنشطة التالية:

- الانتهاء من إعداد ونشر كراس الشروط المتعلق باقتناء منظومة معلوماتية جاهزة.
- تطوير نموذج قياسي يمكن من إعداد التقديرات الاقتصادية الكلية وتقديرات ميزانية الدولة على مدى ثلاث سنوات.
- اختيار المزود العالمي "Freebalance" لتوفير المنظومة المعلوماتية المذكورة والتي تهم محور الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط ومحور إعداد الميزانية.

2. فريق عمل إعداد الميزانية: تتأهله الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وتوكل له مهمة تطوير المفاهيم والنماذج والإجراءات والتبويب وصياغة النصوص والتشريعات والأدلة وغيرها من الأعمال الكفيلة ببلوغ النتائج المزمع تحقيقها في إطار المشروع وذلك فيما يتعلق بمحور إعداد الميزانية.

في سنة 2022 تم القيام بالأعمال التالية:

- المشاركة في إعداد كراس الشروط المتعلق باقتناء منظومة معلوماتية تمكن من تركيز مسار إعداد ميزانية الدولة وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية
- ضبط المتطلبات العامة والمتطلبات المتعلقة بأدوار مختلف المتدخلين في مسار إعداد الميزانية كالوزارات القطاعية (رؤساء المهمات، رؤساء البرامج، رؤساء البرامج الفرعية، رؤساء الوحدات العملياتية، المكلفون بالشؤون المالية وبالموارد البشرية ووحدات التصرف حسب الأهداف) ووزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للموارد والتوازنات، وحدة التصرف حسب الأهداف المركزية.....).
- التركيز على وجوب ضمان ربط (interfaçage) هذه المنظومة مع عدد من المنظومات الأخرى المتدخلة في مسار إعداد الميزانية على غرار منظومة إنصاف ومنظومة إنجاز ومنظومة ترتيب.
- التطرق إلى مختلف قواعد التصرف الخاصة بمسار إعداد الميزانية ومختلف مخرجاته على غرار جداول قانون المالية والتقارير المرفقة بقانون المالية.

3. فريق عمل تنفيذ الميزانية: تتأهله الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة (الإدارة العامة لحوصلة وتحليل النفقات) وتوكل له مهمة تطوير المفاهيم والنماذج والإجراءات والتبويب وصياغة النصوص والتشريعات والأدلة وغيرها من الأعمال الكفيلة ببلوغ النتائج المزمع تحقيقها في إطار المشروع وذلك فيما يتعلق بمحور تنفيذ الميزانية.

في سنة 2022 تم القيام بالأعمال التالية:

- مناقشة إستراتيجية تنفيذ مكون تنفيذ الميزانية مع هياكل الوزارة (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة / الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص / مجلس المعايير المحاسبية للدولة / الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف / مركز الإعلامية لوزارة المالية).
- المشاركة في مناقشة وتقييم عرض Freebalance قصد توسيع النطاق الوظيفي لنظامها بإضافة مكون تنفيذ الميزانية.
- تحديد وصياغة المتطلبات الوظيفة والتقنية المفصلة لمكون تنفيذ الميزانية بمساعدة مكتب خبرات Wevoo.

وبالنظر لتحقيق النتائج المرجوة وبلوغ القيمة المستهدفة لهذا المؤشر فإن سنة 2022 هي آخر سنة لإعتماده.

الهدف الإستراتيجي 3.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

ينتزل الهدف ضمن المحور الإستراتيجي "مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا". وقد أصدرت المنظمة الدولية للشراكة (International Budget Partnership, IBP) في جوان 2022 النتائج الخاصة بتصنيف تونس حسب مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index) الذي يعتبر أهم مؤشر على المستوى الدولي لتقييم شفافية الميزانيات العمومية في أكثر من 100 دولة في العالم. وقد حلت تونس في المرتبة 71 من بين 117 دولة شملتها الدراسة وتحصلت على 42 نقطة، مسجلة تقدما بـ7 نقاط و11 مرتبة على المستوى العالمي مقارنة بنتائج الدراسة السابقة التي صدرت سنة 2019.

وبالنظر للنتائج المسجلة على مستوى مؤشرات قياس الأداء، نلاحظ تراجعا نسبيا فيما يتعلق بأجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية ودورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة.

المؤشر 1.3.4 : أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2023	35	51	69	35	57	55	يوم

بلغ المعدل السنوي لعدد الأيام لنشر النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة 69 يوما مقابل 35 يوما مقدرة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 أي أن الإنجازات بلغت بـ51% من التقديرات وهو ما يدل على تراجع الأداء.

المؤشر 2.3.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2023	3	45	6.6	3	4	4.1	شهر

بلغ المؤشر المتعلق بأجال نشر التقرير النصف السنوي لميزانية الدولة 6.6 أشهر مقابل 3 أشهر مقدرة في إطار المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 أي أن الإنجازات بلغت بـ45% من التقديرات وهو ما يدل على تراجع الأداء.

ويفسر هذا التراجع في الأداء بأن إعداد النشرة الشهرية لمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة والتقرير النصف سنوي لميزانية الدولة يتطلب تجميع البيانات اللازمة لإصدار جداول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة وتتم هذه العملية بعدد المراحل وتتطلب الكثير من المعطيات من خارج البرنامج وخارج المهمة، لا سيما ما يتعلق بإحالة كشف مداخل ميزانية الدولة وما يتطلبه الأمر من تجميع المعطيات على المستوى المركزي والجهوي بالإضافة إلى عديد المعطيات الأخرى المتعلقة خاصة بالظرف الاقتصادي، وذلك قصد تقديم المعلومة الدقيقة والمتكاملة وضمان أفضل مستوى من الجودة في المعطيات المنشورة.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج مصالح الميزانية 10377 أ د تعهدا و9575 أ د دفعا سنة 2202 مقابل اعتمادات مرصودة ضمن قانون المالية التعديلي قدرها 9515 أ د تعهدا و10145 أ د دفعا أي بنسبة إنجاز قدرها 109% تعهدا و94% دفعا. وتتوزع حسب طبيعة النفقة كما يلي:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
(1) / (2)	(1) - (2)	(2)	(1)		
108%	640	8795	8155	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
108%	640	8795	8155	اعتمادات الدفع	
93%	-48	673	721	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
93%	-48	673	721	اعتمادات الدفع	
-	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
-	0	0	0	اعتمادات الدفع	
142%	270	909	639	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
8%	-1162	107	1269	اعتمادات الدفع	
-	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	0	0	0	اعتمادات الدفع	
109%	862	10377	9515	اعتمادات التعهد	المجموع
94%	-570	9575	10145	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وتقصر نسبة الإنجاز المحققة في سنة 2202 لميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير:** بلغت نسبة إنجاز نفقات التأجير لبرنامج مصالح الميزانية 108% مقارنة بالتقديرات.
- **نفقات التسيير:** بلغت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات التسيير 93% من جملة التقديرات بفارق سلبي قدره 48 أ د مقارنة بقانون المالية التعديلي. ويعود هذا الفارق أساسا إلى عدم استهلاك جزء من نفقات الأكرية والمقدرة بـ 43 أ د (من جملة

78 أ د مرصودة لفائدة البرنامج). علما وأنه تم خلال السنة إسناد اعتماد تكميلي قدره 71 أ د تعهدا ودفعا لتسديد الفارق في كلفة هذه النفقة.

▪ **نفقات التدخل:** لم يتم ترسيم اعتمادات ضمن قسم نفقات التدخل لبرنامج مصالح الميزانية.

▪ **نفقات الاستثمار:** تم انجاز 8% دفعا و142% تعهدا من جملة الاعتمادات المرسمة. تتعلق الاعتمادات تعهدا ببرنامج اقتناء معدات إعلامية بعنوان سنتي 2021 و2022 وبمشروع تهيئة وصيانة مقر الوزارة بالقصبة. حيث تمكنت المصالح المالية للوزارة من إتمام الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات وبذلك التعهد بالمبالغ المتفق عليها بالعقود المبرمة مع المزودين والمقاولين.

وتقدر نسبة الانجاز دفعا أساسا بتعطل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ:

1) اقتناءات في إطار "البرنامج المندمج للصدوم ضد الكوارث الطبيعية". حيث تم رصد اعتمادات قدرها 451 أ د لفائدة "وحدة تنسيق البرنامج" (الإدارة العامة لتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى بالوزارة). تقوم هذه الوحدة بتنسيق التنفيذ بين مختلف الهياكل المتدخلة وبالتصرف المالي وبمتابعة البرنامج.

2) برنامج اقتناء وسائل النقل بعنوان سنتي 2021 و2022 بكلفة قدرها 225 أ د.

▪ **نفقات العمليات المالية:** لم يتم ترسيم اعتمادات ضمن قسم نفقات العمليات المالية لبرنامج مصالح الميزانية.

كما تتوزع اعتمادات برنامج مصالح الميزانية حسب الأنشطة كما يلي:

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إ ع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2022	إنجازات 2022	مقارنة إنجازات بالتقديرات	نسبة الإنجاز %
	ق. م. تعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	(1) / (2)
نشاط عدد 1 إدارة ميزانية الدولة	9255	8715	-540	94%
نشاط عدد 2 قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	890	860	-30	97%
المجموع	10145	9575	-570	94%

على مستوى الأنشطة، تم تسجيل تقارب في نسب الإنجاز لكل نشاط مقارنة بتقديرات سنة 2022.

بالنسبة للعلاقة بين تطور الأداء وتطور ميزانية البرنامج حسب الأنشطة: لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات حسب الأنشطة بل يرتبط ارتباطا وثيقا بدعائم الأنشطة التي تهدف أساسا إلى تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تحسين نسق أعمال فرق العمل المحدثة لتحقيق بعض مؤشرات البرنامج من جهة وتنظيم دورات تكوينية واكتساب خبرات في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية من جهة أخرى.

برنامج الدين العمومي

برنامج عدد 05: الدين العمومي

رئيس البرنامج: كوثر بابية

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: جانفي 2015

1- نتائج أداء البرنامج:

يوظف برنامج الدين العمومي بمهمة أساسية تتمثل في التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة. ويقوم البرنامج بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض الداخلي والخارجي وخدمة الدين وقائم الدين العمومي، كما يسعى إلى تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة بها.

تتمحور مهمة "التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة" بشكل أساسي حول:

- تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،

- التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به، مع السعي إلى تحقيق استقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استمرارية المالية العمومية،
- العمل على تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليل من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليل من مخاطر الصرف.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن مركز الإعلامية لوزارة المالية يساهم في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين، حيث أن التصرف في الدين الخارجي يتم عبر منظومة "سياد" ومناقصات رقاغ الخزينة تتم عبر منصة إلكترونية "منظومة رقاغ الخزينة" كما يقوم مركز الإعلامية لوزارة المالية حالياً بالتعاون مع الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بتطوير منظومة الدين الحالية من الناحية التقنية والتكنولوجيا المستعملة ومن حيث وظائفها وذلك في إطار مشروع FAST لتطوير منظومات المالية العمومية.

الهدف 1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره:

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره من أهم أولويات برنامج الدين العمومي ويتم السعي لذلك من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد.
وتعد حافطة الدين العمومي عرضة لعدد المخاطر (مخاطر نسب الفائدة، مخاطر الصرف، ومخاطر إعادة التمويل) التي تؤثر سلباً على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر. وذلك عن طريق:

- السعي للتحكم في مخاطر الصرف عبر تعزيز مناب الدين الداخلي بالدينار وتفضيل الأورو كعملة تداين بالنسبة للقروض الخارجية وذلك لضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف،
- السعي للتخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة،
- السعي للتحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال الترفيع قدر الإمكان في مدة السداد ومحاولة تقادي الدين قصير المدى.

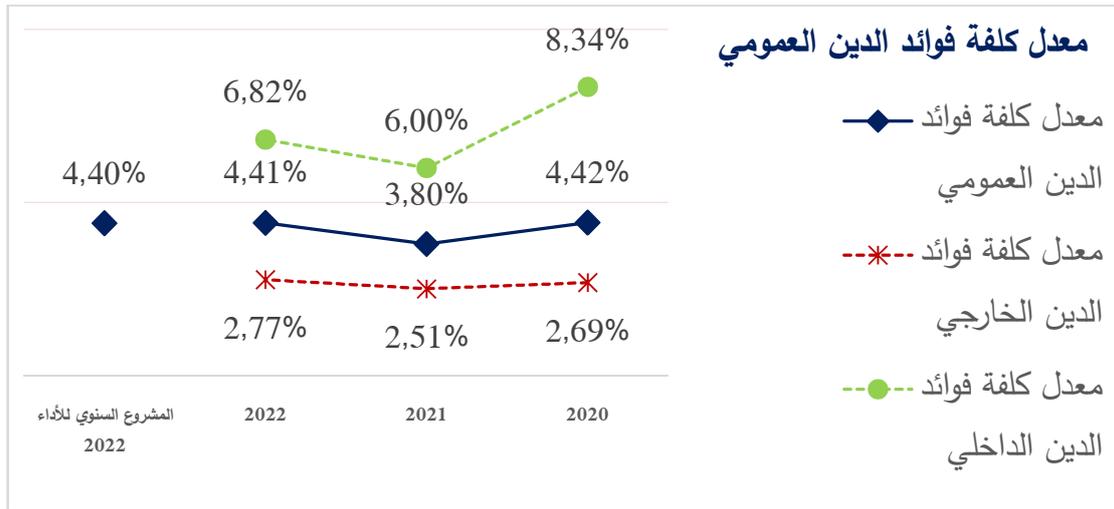
وتجدر الإشارة، أن البلاد التونسية قد واجهت خلال الفترة 2020-2022 تحديات اقتصادية تعمقت بشدة مع تداعيات كل من وباء فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدت إلى تراجع هام لموارد الدولة وساهمت في ارتفاع الأسعار وزيادة كبيرة في عجز الميزانية تحملت محفظة الدين العمومي أعباءها ومخاطرها، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية إلى 79.36% من إجمالي الناتج المحلي نهاية سنة 2022.

حققت المؤشرات المتعلقة بهدف تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره نتائج متفاوتة خلال سنة 2022 حيث تحسنت إنجازات بعض المؤشرات مقارنة بالتقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء بصفة ملحوظة خاصة مناب الدين الداخلي من الدين العمومي ومناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة، بينما تواصل تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي والذي يعكس مخاطر إعادة تمويل الدين العمومي.

المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)\(2) ¹	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%4.7	%99.77	%4.41	%4.4	%3.8	%4.4	نسبة

تجاوز معدل تكلفة الدين العمومي سنة 2022 الكلفة المقدرة بالمشروع السنوي للأداء (4.4%) بنقطة أساس واحدة (0.01%).

¹ باعتبار أن مؤشر النجاعة يهدف إلى تقليص كلفة الدين تحتسب نسبة الإنجاز بعملية قسمة التقديرات / الإنجازات



ارتفع معدل كلفة فوائد الدين الداخلي بـ 82 نقطة أساس من 6% سنة 2021 إلى 6.82% سنة 2022. ومن أهم العوامل المساهمة في ارتفاع كلفة الدين الداخلي هي ارتفاع نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي وارتفاع حجم إصدارات رفاع الخزينة. كما أدى ارتفاع نسب الفائدة المرجعية العالمية إلى ارتفاع كلفة الدين الخارجي بحوالي 26 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

لمؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%35.9	%118	%42.1	%35.6	%39.6 ²	%34.1	نسبة

سجل مناب الدين الداخلي من الدين العمومي في سنة 2022 ارتفاعاً مقارنة بسنوات 2020 و2021، لتبلغ نسبة إنجاز هذا المؤشر 118% مقارنة بتقديرات المشروع السنوي للأداء (%35.6).

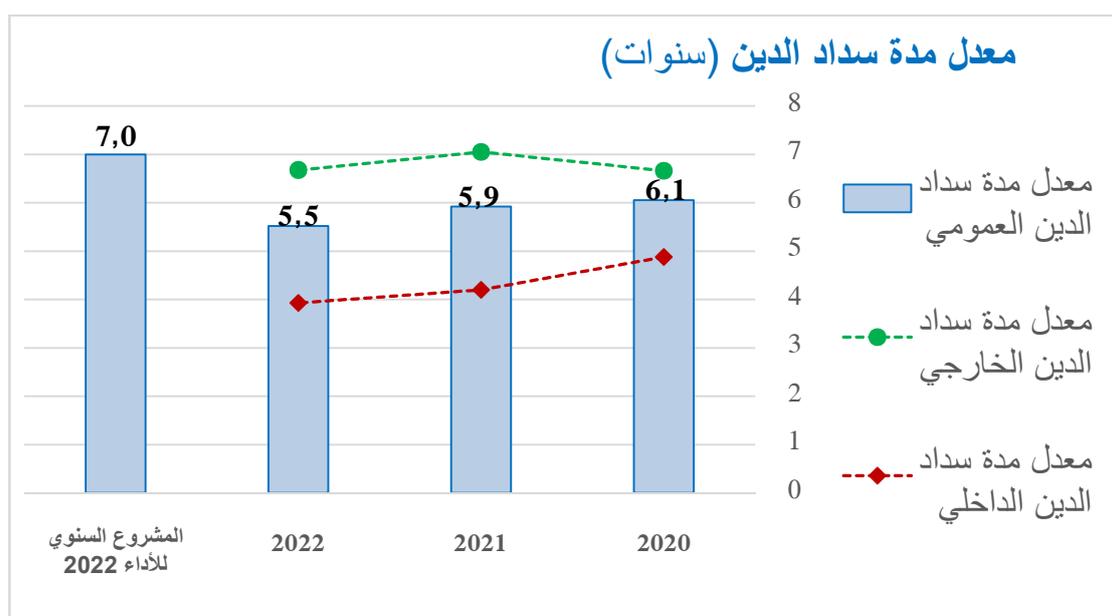
ويفسر تطور مناب الدين الداخلي من إجمالي الدين العمومي بالاعتماد الكبير على السوق الداخلية لسندات الدولة لتوفير التمويلات اللازمة لدعم ميزانية الدولة في ظل إتباع سياسة تمويل تركز على حضور منتظم على هذه السوق بالإضافة إلى صعوبة اللجوء إلى السوق المالية العالمية وعدم التمكن من إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي يخول بدوره تعبئة موارد خارجية بشروط ميسرة في إطار التعاون المالي الدولي. وقد بلغت موارد التمويل الداخلي 10502م د سنة 2022 مقابل 6768 م د سنة 2021م د. ويعود ارتفاع الاقتراض الداخلي لسندات الدولة

²نتائج نهائية ومحينة حيث أن ضبط المعطيات الحقيقية للدين قد تتجاوز فترة إعداد وثائق الأداء وبالتالي فإن إنجازات سنة 2022 تبقى وقتية وقابلة للتعديل في التقارير اللاحقة لسنة 2023.

بحوالي 85% بين سنتي 2021 و2022 (10163 م د سنة 2022 مقابل 5499 م د سنة 2021) أساسا لارتفاع موارد الاقتراض بعنوان رفاع الخزينة 52 أسبوع وبعنوان القرض الرقاعي الوطني.

المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	7 ≤	%78.8	5.5	7 ≤	5.9	6.1	سنة

حقق هذا المؤشر نسبة إنجاز في حدود 78.8% حيث تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 5.5 سنوات نهاية سنة 2022 مقابل 5.9 نهاية سنة 2021 و6.1 نهاية سنة 2020، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي التي بلغت أقل من 4 سنوات خلال سنة 2022 بسبب إقبال المستثمرين على رفاع الخزينة القابلة للتظهير ذات آجال متوسطة وإلى اللجوء إلى القروض الداخلية بالعملة (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدار رفاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع التي تمت أواخر سنة 2022 أمام الضغوطات على التمويل الداخلي، في المقابل سجل معدل مدة سداد الدين الخارجي تراجعا طفيفا ليبلغ 6.7 سنوات نهاية سنة 2022 مقابل 7.0 سنوات نهاية سنة 2021.



المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)\(2)\(3)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	40≥	%108	37	40≥	32.6 ₄	39.8	%

بلغ مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة 37% من مجموع الدين العمومي وبالتالي لم يتم تجاوز النسبة القصوى المقدرة بـ 40 %، وهو ما يعني أن حوالي 37% من حافطة الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.

ويفسر ذلك أساسا بارتفاع "مناب الدين الداخلي المعرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة" إلى مستوى 52.2% سنة 2022 مقابل 45.9% سنة 2021 و 36.7% سنة 2020 نتيجة اللجوء إلى القروض الداخلية بالعملة (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدار رفاع الخزينة قصيرة المدى سنة 2022 لمواجهة الضغوطات على التمويل الداخلي بالإضافة إلى إصدار القرض الرقاعي الوطني بنسب فائدة متغيرة.

كما شهد مؤشر مناب الدين الخارجي المعرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة ارتفاعا ليبلغ 26.1% سنة 2022 مقابل 23.8% سنة 2021.



³ باعتبار أن مؤشر النجاعة يهدف إلى تقليص كلفة الدين تحتسب نسبة الإنجاز بعملية قسمة التقديرات / الإنجازات
⁴ نتائج نهائية ومحينة لسنتي 2020 و 2021.

الهدف 2.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة:

يعتبر تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وتعزيز نشاطه هدفا محوريا لبرنامج الدين العمومي، وذلك لغاية توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتقادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر المتعلقة به.

وقد بلغت المؤشرات المتعلقة بهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة النتائج المرجوة خلال سنة 2022، ويعود ذلك أساسا:

- للاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لدعم الميزانية على إثر الأزمة الصحية والاقتصادية وانغلاق السوق الخارجية.
- للجهود المبذولة لتطوير المنظومة الخاصة برقاع الخزينة مع العمل على تطبيق كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة. حيث استأثرت السوق الداخلية لسندات الدولة في سنة 2022 بنسبة هامة من موارد الاقتراض، إذ تم تعبئة مبلغ 10163 مليون دينار بالسوق المالية الداخلية ويتوزع هذا المبلغ كالآتي:
 - 4776 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع،
 - 2412 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير،
 - 2975 م د بعنوان القرض الوطني.
- إلى جانب ذلك وفي ظل الظرفية الاستثنائية، حرصت الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي خلال سنة 2022 على مواصلة إتباع استراتيجية تمويل ترتكز حول النقاط التالية:

- المحافظة على حضور منتظم على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الأجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق،
- مواصلة اعتماد سياسة التصرف النشط في الدين العمومي الداخلي، وذلك عبر القيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة من أجل تقليص مخاطر إعادة التمويل عبر التخفيض في ذروات السداد لبعض الأشهر. وبالتنسيق مع المختصين في رقاع الخزينة، تم خلال سنة 2022 مبادلة كل من خط رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6% فيفري 2022 وخط رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6.9% ماي 2022 وخط رقاع الخزينة القابلة للتنظير 5.6% أوت 2022.
- الأخذ بعين الاعتبار لنسق تطور نسبة الفائدة بالسوق النقدية وذلك بالسعي إلى اختيار أفضل العروض عن طريق المراوحة بين الكلفة (نسبة الفائدة) ومدة السداد (العمل على الترفيع في مدة السداد وتقادي السنوات التي تشهد مبالغ تسديدات مرتفعة قصد التقليص من مخاطر إعادة التمويل على المدى المتوسط) وحاجيات الخزينة.

- بالإضافة لذلك، تمت مراجعة قائمة المختصين في رقاغ الخزينة طبقا لمقتضيات كراس شروط المختصين في رقاغ الخزينة وتقرر الإبقاء على كل المختصين في رقاغ الخزينة وذلك بعد التثبت من استيفائهم الشروط كما تقرر منح صفة مختص في رقاغ الخزينة لكل من البنك التونسي السعودي والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة قصد تمكينهما من تعاطي النشاط في السوق الأولية لرقاغ الخزينة بداية من جانفي 2022 وتم ذلك بعد التثبت من مجهودات البنكين لدعم السوق الثانوية وحصولهما على المرتبتين الأولى والثانية فيها بنسب مشاركة متقاربة.

المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	100	%113.7	113.7	100	88.7	87.4	%

سجّلت إصدارات رقاغ الخزينة والقرض الوطني لسنة 2022 نسبة إنجاز تقدر بـ 113.7% حيث بلغ مجموع الإصدارات 10163 م د مقابل 8938 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.



في محاولة لتلبية حاجيات الحساب الجاري للخزينة وفي ظل صعوبة تعبئة الموارد على السوق المالية العالمية نظرا لتراجع التقييم السيادي للبلاد التونسية وارتفاع كلفة الإصدارات بالإضافة إلى استمرار الضغوطات المالية الناتجة بالأساس عن تواصل تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على تراجع نسبة النمو وعلى التوازنات العامة لميزانية الدولة وعلى حاجيات سيولة الخزينة، تم التعويل بصفة كبيرة على السوق المحلية لرقاغ الخزينة واعتمدت

الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي على حضور شهري منتظم بالإضافة إلى إصدار قرض رقاعي وطني على أربعة أقساط بعنوان سنة 2022.

المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	30	%226	68	30	61.2	41.1	%

بلغ حجم تداول رقاع الخزينة خلال سنة 2022 بالسوق الثانوية 68% مقارنة بـ 61.2% محققة في 2021. ويفسر هذا التحسن في نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2022 بتطور نشاط عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء والذي يمثل 85% من جملة عمليات السوق الثانوية.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة:

- من أهم الصعوبات التي تعترض تنفيذ إستراتيجية الدين وتحقيق المؤشرات المتوقعة:
- عدم استقرار نسبة عجز الميزانية في حدود مقبولة.
- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الثروة والرفع من الناتج المحلي بنسب تمكن من التخفيض في نسبة المديونية.
- عدم القدرة على تعبئة موارد خارجية بشروط ميسرة وتفاضلية نظرا إلى تدني التقييم السيادي للبلاد التونسية الذي لا يتيح الالتجاء إلى السوق العالمية وعدم التمكن من إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- تقلبات أسعار الفائدة على الأسواق العالمية والسوق النقدية المحلية.
- تواصل انزلاق سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات
- عدم التمكن من استعمال أدوات مالية جديدة لتعبئة موارد طويلة الأجل كالصكوك الإسلامية.
- إجمالا ترتبط مؤشرات الدين العمومي شديد الارتباط بالتغيرات على مستوى توازنات المالية العمومية وتقديرات ميزانية الدولة عند المصادقة على قانون المالية الأصلي والتعديلي.

الهدف 5. 3: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع:

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية السحوبات المنجزة بعنوان القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك بمتابعة تسجيل وتسوية السحوبات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة عبر المنظومتين السابقتي الذكر. وبلوغ ذلك الهدف يتطلب من الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة التنسيق مع كل المتدخلين في عملية التسوية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الأمانة العامة للمصاريف، الوزارات والهيكل المنفذة لمشاريع الدولة ومركز الإعلامية لوزارة المالية) قصد السعي إلى ضمان تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع خلال سنة الانجاز. ويمكن اعتبار أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بالمستوى المأمول استنادا إلى نسبة إنجاز المؤشر المتعلق به.

المؤشر 1.3.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة							
السنة	القيمة المستهدفة للمؤشر	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	40≥	93	43	40≥	55.3	40	%

حيث سجل مؤشر النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة تحسنا بنسبة 22% مقارنة بالسنة الفارطة بفضل تضافر جهود الأطراف المتدخلة في عمليات تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة (الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة، الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، مراقبي المصاريف، أمناء المصاريف، الوزارات والهيكل تحت إشرافها).

غير أن نسبة النفقات المسواة بالرغم من التحسن الملحوظ التي شهدته (44.7 % سنة 2021 مقابل 57 % سنة 2022) تبقى دون المستوى المأمول وذلك راجع لعدم تمكن الجهات المنفذة للمشاريع من القيام بعمليات التسوية للنفقات خلال سنة إنجازها.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

✓ عدم ملائمة مقتضيات الفصلين 21 و61 من القانون الأساسي للميزانية لخصوصية النفقة على القروض الخارجية الموظفة والذي بمقتضاه أصبحت تسوية النفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع الدولة بقروض خارجية محددة في الزمن وهو ما يشكل عقبة في عملية التسوية.

✓ عدم تقييد البعض من الهياكل المنفذة لمشاريع الدولة بمقتضيات منشور وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 لعدم تضمنه صبغة إلزامية مما ينعكس سلبا على آجال إعداد قانون غلق ميزانية الدولة.

✓ عدم ترسيم إتمادات دفع كافية لبعض الوزارات والهياكل التابعة لها حالت دون تمكينهم من تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة.

✓ مشاكل تقنية تتمثل خاصة في:

- التأخير في فتح منظومة "سياد" خلال السنة المالية.
- غياب التحويل الحيني لإتمادات التعهد والدفع من "أدب" إلى "سياد" والذي استغرق 15 يوما على حد أدنى وهو ما يعرقل عملية التسوية خاصة في الفترة التكميلية.
- التأخير في تحويل إشعارات السحب المصادق عليها من "سياد" إلى "أدب" خاصة في الأيام الأخيرة من الشهر مما أدى إلى إعادة نفس العملية في الشهر الموالي.
- عدم توفر منظومة "سياد" بمقرات أغلب الوزارات وحتى وإن وجدت فهي لا تعمل بالكفاءة المطلوبة.
- عدم تطابق آلات الطباعة المتوفرة لديهم مع برمجية منظومة "سياد" لاستخراج طلبات السحب والتي تعد من أهم الوثائق في عملية التأدية طبقا لمنشور وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإتمادات المستهلكة لبرنامج الدين العمومي (من إتمادات الدفع) 2328 ألف دينار بعنوان سنة التصرف 2022 مقابل 2245 ألف دينار حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت 106%.

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
		2022	2022		
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	ق. م		
(1) / (2)	(1) - (2)		تكميلي (*) (1)		
106%	119	2 026	1 907	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
106%	119	2 026	1 907	اعتمادات الدفع	
89%	-33	264	297	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
89%	-33	264	297	اعتمادات الدفع	
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	
146%	12	38	26	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
93%	-3	38	41	اعتمادات الدفع	
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	
104%	98	2 328	2 230	اعتمادات التعهد	المجموع
104%	83	2 328	2 245	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- وتفسر نسبة الإنجاز المحققة في سنة 2022 لميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة كما يلي:
- بلغت نسبة إنجاز نفقات التأجير لبرنامج الدين العمومي 106% مقارنة بالتقديرات.
 - بالنسبة لنفقات التسيير: بلغت نسبة الإنجاز 89% مقارنة بالتقديرات
 - بخصوص الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان نفقات الاستثمارات لسنة 2022 قدرت بـ 38.41 د. مقارنة بجملة الإعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 41.41 د. أي بنسبة إنجاز 93%، وتعود تحسن نسبة الإنجاز لنفقات الاستثمار إلى إنجاز استثمارات تعطلت تبعا لتداعيات الأزمة الصحية لجائحة الكورونا 2020 وبعض الأشغال المتعلقة بالاستثمارات لسنة 2021.

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية البرامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

	الإجازات مقارنة بالتقديرات	إنجازات	تقديرات	بيان الأنشطة
		2022	2022	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	ق. م	
(1) / (2)	(1) - (2)		1-	
104%	83	2 328	2 245	نشاط عدد 1: التصرف في الدين وسيولة الخزينة ومتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع
104%	83	2 328	2 245	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

برنامج القيادة والمساندة

برنامج عدد 09: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:

- السيد عبد الرحمان الخشتالي إلى غاية شهر جويلية 2022

- السيد أحمد خضر بداية من 24 أوت 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إساءة الخدمات ذات الاختصاص والتي توفر دعماً أفقياً لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساساً في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمالية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والقانونية والخدمات اللوجستية والشراء والاقتناء والاتصال.

وتتمثل غاية المهمة في مجال الموارد البشرية في إرساء إدارة ناجعة وحديثة توفّق بين الاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة من الرصيد البشري بحيث تكون مهمة المالية مهمة ذات نجاعة وكفاءة في خدمة المواطنين وفعالة تعطي الأولوية لتنمية وتطوير مواردها البشرية. وتندرج إستراتيجية المهمة في هذا المجال ضمن الإستراتيجية الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية والتي أفضت إلى وضع وإعداد خطة عمل منذ 2019 تركز على إرساء وتفعيل مقاربة قائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية والوظائف والكفاءات مع التركيز على آلية الحراك ومنظومة التكوين وتنمية المهارات للأعوان بما يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج. هذا وتجدر الإشارة إلى أن برنامج القيادة والمساندة يواجه عديد التحديات لتسديد الشغورات الضرورية لتطوير الموارد الذاتية للدولة وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المسداة للمواطنين والمؤسسات بالنظر إلى الظرف الدقيق الذي تمر به المالية العمومية واعتباراً للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيد النفقات.

أما في مجال دعمها اللوجستي والمالي للبرامج وترشيد نفقاتها فإن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة تندرج ضمن الإطار العام المحدد من قبل الحكومة الذي يؤكد على ترشيد النفقات العمومية وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. كما يسعى البرنامج في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال خاصة ترشيد الاستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات وفي مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري.

وتبعاً لما سبق، تمّ تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

- ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية حيث يساهم البرنامج في وضع تصوّر لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع التوازنات العامة الاقتصادية والمالية للبلاد من ناحية وكذلك مع محتوى أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 المتعلقة خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي للقضاء على التمييز ودفع التنمية الشاملة،

✓ ترشيد النفقات العمومية بما يضمن توفير الدعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهر على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة إضافة إلى إنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات وأشغال التهيئة والصيانة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وفقا لأحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية وجميع النصوص القانونية والترتيبية التي توظف مجال الإنفاق العمومي مع مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات،

✓ المساهمة في مكافحة الفساد وغسل الأموال بغاية تعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية من خلال خاصة تعزيز قدرات المراقبين والمحققين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وكذلك الانفتاح على التجارب المقارنة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال والاستئناس بأفضل الممارسات في هذا المجال.

وسعيا لتفعيل هذه الأولويات والبرامج المنبثقة عنها يساهم خمسة فاعلين عموميين في تحقيق أداء المهمة (ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن) وكذلك الوحدة العملياتية المتكونة من مؤسستين إداريتين (المدرسة الوطنية للمالية والموفق الجبائي) في تحقيق الأهداف المتعلقة بها من خلال خاصة:

- تطوير المنظومات المعلوماتية لكل الإدارات العامة والتصرف في قاعدة البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين مناخ الإستثمار ورقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- التشجيع على بعث المشاريع الصغرى بمساهمة كل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى في إطار منظومات إقتصادية ورصد قروض موسمية،
- تفعيل الدور الإجماعي للمهمة عبر ديوان مساكن أعوان وزارة المالية وذلك بتسهيل حصول الموظفين الناشطين بالمهمة على مساكن وعقارات سواء بالتملك أو بالكراء أو بشروط ميسرة،
- تطوير الكفاءات والمهارات من خلال تحسين جودة برامج التكوين الخصوصية والمشاركة،

- مساعدة المطالب بالأداء على تذليل الصعوبات التي تعترضه في علاقاته مع مصالح الجباية ومصالح الاستخلاص عبر مؤسسة الموفق الجبائي.

الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يعتبر الهدف الخاص بتحسين التصرف في الموارد البشرية من مقومات حسن سير بقية برامج المهمة بصفته يشكّل حجر الزاوية لمساندة برامج المهمة في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقديمه الدعم لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة بالعنصر البشري بناء على ما تمت برمجته بمناسبة إعداد أطر النفقات متوسطة المدى (2022-2024) والمتعلقة بضبط تقديرات الحاجيات المستعجلة لتسديد الشغورات بالإعتماد على آلية التنقل الوظيفي وحسن توزيع الأعوان الذين تم إندابهم عن طريق البرامج الخصوصية وذلك تماشياً مع السياسات العامة للدولة والتوجهات الاستراتيجية للوزارة خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19 والتي اقتضت ضرورة التحكم في كتلة الأجور وعدم إقرار انتدابات جديدة باستثناء بعض الاختصاصات ذات الأولوية إضافة إلى العمل على مزيد تدعيم التنقل الوظيفي وإعادة توظيف الموارد البشرية المتاحة.

وعملاً على مواصلة تدعيم حوكمة التصرف في الرأسمال البشري حسب الأهداف، تمّ توحيّ استراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة تقوم أساساً على ترشيد الانتدابات المتعلقة بخريجي مدارس التكوين أو التي تم إنجازها في إطار البرامج الخصوصية (تسوية الدفعة الأولى من عملة الحضائر) والاستجابة إلى الحاجيات المتأكدة والمستعجلة المعبر عنها من قبل مختلف البرامج باعتماد النقل والإحاق والذي يمرّ أساساً عبر التحديد المسبق للحاجيات الحقيقية من هذه الانتدابات وضبط المعايير الخاصة بمراكز التعيين والمؤهلات والكفاءات الواجب توفرها في المترشحين من خلال إعداد بطاقات الوصف الوظيفي قصد تسديد الشغورات التي تحتاجها مختلف البرامج.

وتطبيقاً لمحتوى التوجهات العامة الواردة ضمن المناشير المتعلقة بإعداد الميزانية في جزئها المتعلق بإعداد أطر الأداء التي أكّدت على ضرورة إرساء مؤشرات قياس أداء مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي مما يساعد على إرساء مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال الذي سوف يساهم في تقليص الفوارق بين الجنسين، تمّ ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 إدراج مؤشر فرعي لبيان نسب تواجد المرأة صلب اللجان المحدثة بوزارة المالية وكذلك ضمن مجال التسميات بالخطط الوظيفية وتوليها للمناصب العليا ومواقع صنع القرار.

وإجمالاً حقق الهدف المتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية نتائج مقبولة خلال سنة 2022 في خصوص:

- المؤشر المتعلق بتسديد الشغورات حيث مكن اللجوء إلى آلية التنقل الوظيفي والنقلة والإلحاق الفردي، إضافة إلى إنتداب خريجي مدارس التكوين، من تجاوز النقص الحاصل في العنصر البشري على مستوى المهمة خاصة في ظل سياسة تجميد الإنتدابات الخارجية.

- المؤشر المتعلق بالتسميات في الخطط الوظيفية واللجان المحدثة بمهمة المالية في إطار التشجيع على الإرساء التدريجي لسياسة النوع الاجتماعي.

يتفرّع عن الهدف المتعلق بـ "تحسين التصرف في الموارد البشرية" ثلاثة (03) مؤشرات أساسية تتمثل في:

- المؤشر الأول: نسبة تسديد الشغورات بوزارة المالية في الآجال
- المؤشر الثاني: نسبة تقدم الدراسة المتعلقة بالتنافس بين الجنسين بوزارة المالية
- المؤشر الثالث: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

المؤشر 1.1.9: نسبة تسديد الشغورات بمهمة المالية:								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2021	انجازات 2020	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2024	63	101	53	52	37		%	المؤشر 1.1.1.9: نسبة تسديد الشغورات بمهمة المالية
	10	-	0	10	0	-	%	المؤشر الفرعي الأول 1.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب عن طريق المناظرات الخارجية خلال السنة المالية المعنية
	38	100	32	32	30	100	%	المؤشر الفرعي الثاني 2.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة لإنتداب من خريجي مدارس التكوين خلال السنة المالية المعنية
	15	210	21.5	10	-	**	%	المؤشر الفرعي الثالث: 3.1.1.9: نسبة تسديد الشغورات عن طريق النقلة والإلحاق خلال السنة المالية المعنية

حقق المؤشر المتعلق بتسديد الشغورات بمهمة المالية وفق طريقة الإحتساب المضمنة صلب المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 نسبة إنجاز 101% حيث بلغت سنة 2022 نسبة تسديد الشغورات بمهمة المالية (53%) مقارنة بتقديرات سنة 2022 ذلك أن الخطط المخصصة للإنتداب من خريجي مدارس التكوين ساهمت بـ (32%) في حين بلغت نسبة تسديد الشغورات عن طريق النقلة أو الإلحاق بإعتماد آلية التناظر لفائدة برنامج الجباية خلال السنة المعنية

21.5% وذلك دون الأخذ بعين الإعتبار الإلحاق والنقل الفردية التي تم تسديدها لفائدة بقية البرامج خلال سنة 2022.

مع الإشارة إلى أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 تخصيص خطط للإنتداب في الرتب من الصنف الفرعي 3 في رتبة عدل خزينة ورتبة ملحق بالتفقد للمصالح المالية غير أنه لم يتسن إنجازها سنة 2022 وسيتم إنجازها بعد أن يتم نشر قراري ضبط كيفية تنظيم المناظرتين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

هذا وتواصل الوزارة تفعيل آلية التنقل الوظيفي بإعتبارها من الحلول البديلة لتغطية النقص من الموارد البشرية في معظم المصالح الراجعة بالنظر لمهمة المالية حسب المقاييس والقواعد الواردة بالأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022.

المؤشر 2.1.9: نسبة تقدم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2021	انجازات 2020	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2024	83	111	80	72	36	-	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تقدم الدراسة المتعلقة بالتناصف بين الجنسين بوزارة المالية
	48	95	40	42	36	-	%	المؤشر الفرعي الأول 1.2.1.1.9: نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي
	35	133	40	30	-	-	%	المؤشر الفرعي الثاني: 2.2.1.1.9: نسبة النساء المعينات في اللجان المحدثة بوزارة المالية

تطبيقا لمقتضيات أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي نصّ صراحة على ضرورة إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال تم إعتقاد هذا المؤشر قصد متابعة نسب وصول النساء إلى المناصب الإدارية العليا مقارنة بالرجال ونسبة تواجدها ضمن اللجان المحدثة صلب وزارة المالية حتى نتمكن من تشخيص وإبراز معيقات نفاذ المرأة بشكل موضوعي وعادل ومنصف لمواقع المسؤولية وصنع القرار. سجّل مؤشر مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بعنوان سنة 2022 نسبة إنجاز تقدر بـ(95%) حيث بلغت نسبة التسميات في الخطط الوظيفية خلال سنة 2022 نسبة 40% في حين أن التقديرات حدّدت بنسبة (42%).

وبتحليل هذا المؤشر الفرعي من حيث تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار ، نلاحظ أنّ نسبة تواجد العنصر النسائي في مواقع المسؤولية وأخذ القرار قد تراجعت خلال سنة 2022 لتبلغ نسبة (31.9 %) مقابل (32.4%) خلال سنة 2021 لكن رغم هذا التراجع فإنه تم تسجيل إرتفاع على المستوى العددي في النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا بالتوازي مع الرجال الذين يشغلون مناصب عليا وهو ما يعكس بصفة عامة سعي الإدارة وإلى إرساء مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين.

في المقابل بتحليل هذا المؤشر الفرعي من حيث تواجد المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي تم تسجيل ارتفاع حيث بلغت هذه النسبة (18.5%) سنة 2022 مقابل (13 %) سنة 2021 نظرا لإرتفاع نسبة التأطير في صفوف العنصر النسائي بالجهات في السنوات الأخيرة بالإدارة مما أهلها للإضطلاع بخطط وظيفية خاصة في خطة "رئيس مصلحة إدارة مركزية". وإجمالاً يمكن تفسير الفوارق ضمن هذا المؤشر الفرعي بخصوص نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بغياب معيار النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتسميات في الخطط الوظيفية ضمن الأمر عدد 1245 المؤرخ في 24 أبريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها ذلك أنه علاوة على معايير الكفاءة والمستوى التعليمي والخبرة المهنية تخضع التسميات في الخطة الوظيفية للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة في اختيار المرشح الأنسب للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية بقطع النظر عن جنسه.

***المؤشر الفرعي الثاني: 2.2.1.1.9: نسبة النساء المعينات في اللجان المحدثة بوزارة المالية:**

إن أهمية هذا المؤشر الفرعي تكمن أساساً في إبراز الدور المحوري الذي تلعبه الإطارات النسائية في معالجة الملفات المعروضة على أنظار هذه اللجان بإعتبارها عضواً في تركيبة هذه اللجان. في هذا الإطار، تم تسجيل نسبة (40 %) من الإطارات النسائية على مستوى اللجان المحدثة علماً وأنه تم الإقتصار على اللجان الموجودة على المستوى المركزي بإعتبار عدم توفر الإحصائيات والمعطيات الكافية على المستوى الجهوي خاصة أن هذه النسبة تجاوزت التقديرات .

• أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة في تحقيق الهدف:

- عدم إقرار انتدابات جديدة في قطاع الوظيفة العمومية في مختلف الأسلاك والرتب مقابل ارتفاع عدد المغادرين للوزارة (إحالة على التقاعد إلحاق ، مغادرة إختيارية وفاة...) وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الخطط الشاغرة التي بقيت دون تعويض.

- محدودية عدد الخطط المرخص فيها سنويا لانتداب خريجي مدارس التكوين والتي لا تكفي لتلبية الحاجيات الفعلية المعبر عنها من قبل كافة برامج مهمة المالية رغم برمجة فوج خاص لوزارة المالية من خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.
- عدم تفعيل المنصة الإلكترونية المتعلقة بـ " البورصة الوطنية للحراك الوظيفي " التي ستمكن من نشر البلاغات التي تتعلق بالخطط الشاغرة المزمع تسديدها قصد إستقطاب أفضل الكفاءات والخبرات في مختلف الإختصاصات والتي تعتبر من الحاجيات الأكيدة والملحة والمعبر عنها بمناسبة إعداد ميزانية المهمة.
- تعطل الأعمال الخاصة بتركيز منظومة معلوماتية موحدة للتصرف في الموارد البشرية خاصة بوزارة المالية وربطها بالمنظومة الإعلامية إنصاف.
- غياب منظومة معلوماتية مندمجة بإدارة التصرف في الموارد البشرية تتضمن المؤهلات المهنية والعلمية الواجب توفرها في المترشح للخطة الوظيفية المقترحة سواء كان رجلا أو امرأة والتي تساعد على إنجاز قرار تسمية الإطار الأجدر بما يتماشى مع متطلبات الخطة الوظيفية المقترحة.
- غياب آلية التناظر بين الجنسين للتسميات في الخطط الوظيفية وخضوعها للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة.

• التدابير والإجراءات المبرمج اتخاذها لتجاوز الإشكاليات في المستقبل:

- التحديد المسبق للحاجيات الملحة والضرورية لمختلف هياكل الوزارة من الإنتدابات مع تدعيم آليات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات.
- الاستفادة من التنقل الوظيفي بين مختلف الوزارات (عن طريق النقلة أو الإلحاق) وذلك من خلال العمل على استقطاب الأعوان والإطارات ذوي الخبرة والكفاءة لتسديد الشغورات المتأكدة وهو ما يساهم في مزيد التحكم في كتلة الأجور.
- مواصلة العمل على تركيز المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية الخاصة بوزارة المالية.
- مواصلة العمل على بلورة وإعداد الوصف الوظيفي (Fiche de Poste) الخاصة ببرامج مهمة المالية.
- تنظيم دورات تكوينية في مجالات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات.
- تفعيل آلية التناظر لإسناد الخطط الوظيفية خاصة بالنسبة للتعيينات في الوظائف العليا.
- تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة قصد تأهيلها للاضطلاع بمهام القيادة والمسؤولية.

- إعداد لوحات قيادة لمتابعة وتحليل مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي وخاصة الجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة.

المؤشر الثالث.3.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	83	%60.22	45.17	75	55.21	47	%

بمناسبة إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2022، تم تحديد النسبة التقديرية لإنجاز مخطط التكوين السنوي لسنة 2022 في حدود 75% وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار لطاقة إستيعاب المدرسة التي تقلصت (تبعاً لأشغال تجديد الشبكة الكهربائية ومنظومة الحماية من الحرائق) وفي المقابل تم تسجيل نسبة إنجاز فعلي لمخطط التكوين السنوي في حدود 45.17% وتجدر الإشارة أن نسبة الإنجاز تم إحتسابها دون إعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة ودون إعتبار الأنشطة التكوينية التي تم تنفيذها من قبل مختلف مصالح الوزارة على المستويين المركزي والجهوي والتي لم يتم إعلام المدرسة بها والمقدرة بـ44 نشاطاً والتي في صورة إحتسابها ترتفع نسبة الإنجاز إلى 64.47%.

الهدف الإستراتيجي 9. 2: ترشيد حوكمة النفقات العمومية:

يندرج هدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي (العلاقة بين مختلف برامج المهمة) والخارجي (المتعلقة بالمزودين) للهيكلي الإداري.

و إجمالاً شهدت إنجازات مؤشرات قياس الأداء لسنة 2022 تحسناً مقارنة بإنجازات سنة 2021 إلا أنها لا تزال هناك إشكاليات لم يتم تجاوزها للوصول إلى القيم المنشودة ويعود ذلك أساساً إلى اعتماد إجراء تجميد 75% من الميزانية المرصودة بداية جانفي 2022 إلى جانب عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من المزودين وهو ما أثر سلباً على الآجال المتعلقة ببعض مؤشرات قياس أداء الهدف الثاني "ترشيد حوكمة النفقات العمومية".

المؤشر 1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	2	%18	11	2	9	11	يوم

شهد المؤشر آجال فتح وإحالة وتفويض الإعتمادات ارتفاعا مقارنة بما هو مبرمج في سنة 2022 بـ 9 أيام ويعود ذلك إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في بداية السنة والمتعلقة بتجميد نسبة 75% من إعتمادات الدفع المرسمة بقانون المالية لسنة 2022 والتي تتطلب دراسة وآجال إضافية.

المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	ق.م. 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	60	%93	65	61	61	140	يوم

سجل هذا المؤشر ارتفاعا بـ 4 أيام مقارنة بقانون مالية 2022 ويفسر ذلك بوجود ارتفاع في المؤشر الفرعي "آجال التسليم" الذي شهد تأخيرا من قبل المزودين وذلك لشح المواد في السوق وخصوصا الحبر والورق وهو ما أكده المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي نص في فصله الخامس عشر على التخلي الآلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية الجارية والتي لم يتم دفعها والمترتبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن انتشار فيروس كورونا والمسجلة بين 23 مارس 2020 و31 ديسمبر 2022.

المؤشر 3.2.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	ق.م 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	20	%91	24	22	27	27	يوم

شهد هذا المؤشر معدل إنجاز ارتفاعا بـ 02 يوما مقارنة بتقديرات سنة 2022 ويعود ذلك إلى عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من المزودين إلى جانب تأخر إصدار مقرر الرقابة المعدلة على نفقات الميزانية لسنة 2022.

المؤشر 4.2.9: نسبة تنفيذ دراسة وإنجاز مشاريع البناء المبرمجة

تقديرات 2022	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	100%	%80.31	75.9	94.5	64.2	65.4	%

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2022 بنسبة 94.5 % بينما بلغ المؤشر نسبة 75.9 % فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية والوزارية تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال ناتج عن:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية خاصة بعد وجوبية المشاركة في منظومة "TUNEPS" في 2022 والتي وقع رفضها من طرف هيئة المهندسين المعماريين، إضافة إلى الإشكاليات العقارية التي تتعلق بتغيير صبغة الأرض أو بتخصيصها لفائدة وزارة المالية أو بتدخل المعهد الوطني للتراث،

- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...):

- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الآجال المحددة نظرا للظروف الاقتصادية التي يمرون بها.

- الإمكانيات اللوجستية المحدودة للإدارة العامة للبنىات

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف والتدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها لتجاوز الإشكاليات:

تتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بتحقيق الهدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" في:

- التأخير من طرف المزودين والذي تعود أسبابه أساسا إلى غلق الحدود نتيجة وباء الكورونا وارتفاع في أسعار المواد الأولية،

- عدم تسوية الوضعية الجبائية للمزودين مما يعطل عملية الخلاص باستخراج أوامر بالصرف إضافة إلى التأخير في عملية المصادقة على الفواتير من طرف الهياكل الإدارية المنتفعة.

ولتفادي هذه الإشكاليات يتم العمل على:

- السعي إلى تطوير أساليب العمل واعتماد البريد الإلكتروني ووسائل التكنولوجيا الحديثة للتسريع في دراسة المطالب الواردة حول إحالة أو تفويض الإعتمادات.

- تحديد مختلف المتدخلين وضبط المخاطر المتعلقة بالتأخير في بعض المراحل وإصدار توصيات لتفادي وقوعها مع تحيين دليل الإجراءات الخاص بالشراءات خارج إطار الصفقات العمومية وبطاقات تحديد ووصف المهام.

- تحيين روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة مع مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

الهدف الاستراتيجي 3.9: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي:

ينتزل هدف هيئة الرقابة العامة للمالية في إطار المحور الإستراتيجي لمهمة المالية المتعلقة بمقاومة التهريب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والإقتصاد الموازي، من خلال مساهمة الهيئة في تجسيم الخطة الوطنية لمقاومة الفساد وتبييض الأموال. حيث أبرزت دراسة نتائج التقارير الرقابية تعدد النقائص والإخلالات المرصودة على مستوى منظومة التصرف العمومي بصفة

عامّة، وتكرارها، كما لوحظ كذلك تعدّد التّجاوزات المتعلّقة بعدم إحترام النّصوص القانونيّة والترتيب الجاري بها العمل، وتنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والإقتصادي.

وفي هذا الإطار، تقوم الهيئة بضبط البرنامج السنويّ للمهمّات الرّقابيّة بإعتماد التّدقيق حسب المخاطر، وتحرص على أخذ عنصر القيمة المضافة بعين الاعتبار عند برمجة المهمّات.

كما تحرص الهيئة، في ظلّ التّركيز التّدرجيّ لمنظومة التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف، وفي إطار مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذي ينصّ على تكليف هيكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء، على إنجاز مهمة تدقيق أداء سنويًا. وتقوم الهيئة في إطار هاته المهمّات الخصوصيّة، وإستئناسا بقواعد المعيار الدوليّ (ISSAI 300) المتعلّق بالمبادئ الأساسيّة لتدقيق الأداء بفحص وتقييم أداء الوزارة المذكورة. وتتعلّق الملاحظات المسجّلة بالماور التّالية (التنزيل العمليّاتي للبرامج وإطار أداء البرامج والتنزيل العمليّاتي للأداء ووسائل وآليات قيادة البرنامج).

وتسعى الهيئة من خلال رصد النّقائص والإخلالات وتقديم التّوصيات المستوجبة بشأنها إلى المساهمة في تحسين طرق وأساليب التصرّف العموميّ، وفي هذا الإطار، تقوم بدراسة وإستغلال نتائج التّقارير الرّقابية المنجزة من قبلها من خلال إحتساب نسبة الإصلاح الجمليّة للنّقائص المستخرجة بعد تدخّل الهيئة، والتزام الهياكل المعنيّة بالرقابة بتطبيق التّوصيات المقترحة.

بناء على إنجازات مجموع مؤشّرات قياس الأداء، ساهمت النتائج المسجّلة في تحقيق هدف الهيئة خلال سنة 2022 المتمثّل في المساهمة من خلال أعمال الرّقابة والتّدقيق في مكافحة الفساد عن طريق تخصيص نسبة من برنامجها السنويّ لإنجاز مهمّات يتمّ ضبطها بإعتماد التّدقيق حسب المخاطر، وكذلك من تدعيم دورها الرّقابيّ على التصرّف العمومي من خلال تسوية النّقائص والإخلالات من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة وكذلك متابعة تنفيذ توصيات الهيئة.

المؤشر 1.3.9: نسبة مهمات الرقابة المنجزة والتي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق الأداء

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%40	%98,5	%29,5	%30	%28,6	%55,6	نسبة

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2022، نسبة 29,5% مقابل تقديرات بـ 30% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 98,5%. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ما يلي:

- إنجاز الهيئة خلال سنة 2022 لمهمات تفقّد وبحث غير مبرمجة ومستعجلة، بطلب من السيّدة وزيرة الماليّة، والسّلط التنفيذيّة والقضائيّة.
- إنجاز عدد 43 مهمّة تدقيق حسابات مشاريع ممولة عن طريق موارد خارجيّة على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتنمية (BAD) والوكالة اليابانيّة للتعاون الدوليّ (JICA) وغيرهم، وتحرص الهيئة في إطار تعهّدها الدوليّة على إحترام آجال إرسال التقارير النهائيّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إنفاقيات القروض والهبات.
- تعدّر على الهيئة إنجاز مهمّة تدقيق الأداء المبرمجة بعنوان سنة 2022، وتمّ ترحيلها إلى سنة 2023 نظرا لكثافة برنامج التدخّل السنويّ وضغط آجال إرسال التقارير النهائيّة لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بـموارد خارجيّة، إضافة إلى محدوديّة الموارد البشريّة.

المؤشر 2.3.9: نسبة تسوية النقائص والمصادقة على التوصيات أو التعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	%60	%99	%49,5	%50	%55,7	%79,6	نسبة

تولّت الهيئة خلال سنة 2022 إصدار عدد 12 تقرير نهائيّ بعنوان مهمات رقابة معمّقة أو محوريّة ومهمات تقييم وأبحاث، خصّت مؤسسات ومنشآت عموميّة وهياكل أخرى.

شملت النقائص المستخرجة من قبل فرق الرقابة مختلف جوانب التصرف على غرار التنظيم ونظام المعلومات والتصرف في الإعلامية والتصرف المالي والمحاسبي والشراء والتصرف في المخزون، وغيرها من أوجه التصرف الخصوصية الأخرى.

تحرص الهيئة على أن تتسم أعمالها بالمهنية والجودة، من خلال عدم الأخذ بعين الاعتبار عند احتساب المؤشر، لعدد النقائص التي تم تداركها من قبل الهياكل الخاضعة للرقابة غير المدعمة بالإثباتات والمستندات الضرورية.

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2022 نسبة 49,5% مقابل تقديرات بـ50% أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 99%.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ما يلي:

- عدم التجاوب الكافي من قبل بعض وزارات الإشراف مع التوصيات المقدمة، على غرار تنقيح الأنظمة الأساسية ومراجعة أو استصدار بعض النصوص القانونية أو الترتيبية.
- إرتباط تحقيق بعض الإصلاحات والتوصيات بمتدخلين آخرين غير وزارات الإشراف،
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى هذه الهياكل، والتي تحول في بعض الأحيان دون متابعة التوصيات ذات العلاقة.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

من أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الإستراتيجي للهيئة:

- إنجاز الهيئة خلال السنة لعدد من مهمات التدقيق والبحث غير المبرمجة، إضافة إلى توليها إنجاز عدد من الإختبارات العدلية بطلب من المحاكم.
- إرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي تتطلب أكثر من 50% من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها إضافة إلى ضرورة إحترام الآجال التعاقدية لإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب، حيث أنّ إتفاقيات القروض والهبات توجب صرف الأقساط المتعلقة بإعادة تمويل الحسابات الخاصة بالمشاريع الممسوكة على مستوى البنك المركزي بإرسال تقارير المصادقة على الحسابات من قبل الهيئة.
- مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة لأعمال الرقابة مع التوصيات الصادرة عن الهيئة.

وبغاية تجاوز هذا الإشكال، سوف يتم إتخاذ التدابير والتوجهات التالية:

- إتمام مهمات المراقبة والتدقيق التي تم الشروع في إنجازها سنة 2022 والعمل على الضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها.

- مواصلة نفس التمشي المعتمد المتمثل في إعتدال التدقيق حسب المخاطر وإعطاء الأولوية للمهام المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- دعوة رؤساء فرق المهام الرقابية إلى إيلاء الأهمية اللازمة للتوصيات وتدابير الإصلاح والتدراك حتى تكون مساهمة تقارير الهيئة في تحسين طرق وأساليب التصرف العمومي ناجحة.
- مناقشة التوصيات المقترحة مع الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة للنظر في مدى واقعية تطبيقها.

هذا ويعتزم العمل مستقبلا على:

- نشر التقرير السنوي لنشاط الهيئة أو مقتطفات منه للعموم، طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادر عنها.
- مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة الرقابة العامة للمالية بهدف مزيد إحكام تنظيمها ودعم إستقلاليتها وتثمين نتائج أعمالها.
- مواصلة تنفيذ برنامج التعاون مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، بخصوص تكوين المراقبين في مجال الرقابة والتدقيق وخاصة تدقيق الأداء وإعتدال خارطة المخاطر عند برمجة المهام الرقابية. إضافة إلى تفعيل إتفاقية التعاون الدولي المبرمة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.
- مواصلة تدعيم برنامج التعاون بين الهيئة والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية حول تكوين المراقبين وتقديم الدعم اللوجستي لتحسين أداء المراقبين.
- الإرتقاء بأداء الهيئة وفقا للمعايير الدولية، وتحسين جودة أعمالها من خلال تعزيز الكفاءات.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

2-1- حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 ما قدره 62 684 أ د مقابل 85 935 أ د حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي ما يعادل نسبة إنجاز قدرت بـ 73% موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
		2022	2022		
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	ق. م		
(1) / (2)	(1) - (2)		تكميلي (*)(1)		
89%	-4 075	33 657	37 732	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
89%	-4 075	33 657	37 732	اعتمادات الدفع	
93%	-528	7 556	8 084	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
93%	-528	7 556	8 084	اعتمادات الدفع	
55%	-16 575	20631	37206	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
55%	-16 575	20631	37206	اعتمادات الدفع	
64%	-583	1 032	1 615	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
29%	-2 073	840	2 913	اعتمادات الدفع	
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	
74%	-21761	62 876	84 637	اعتمادات التعهد	المجموع
73%	-23 251	62 684	85 935	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- بالنسبة لنفقات التأجير تم تنفيذ 89% من الإعتمادات المرسمة لسنة 2022 بقانون المالية التعديلي والمقدرة بـ 37.732 أ.د كما تم إعادة توزيع البعض منها وذلك بتحويل مبلغ قدره 18 أ.د لفائدة برنامجي مصالح الميزانية والدين العمومي وذلك لاستكمال خلاص النفقات المتعلقة بالتأجير العمومي بعنوان شهر ديسمبر 2022

- بالنسبة لنفقات التسيير تم تنفيذ 93% مقارنة بقانون المالية التعديلي ويعود ذلك إلى تسجيل فواضل بالإعتمادات المرصودة بقسم التسيير الفقرة الفرعية "الاتصالات الهاتفية" وذلك تطبيقا لسياسة التقشف المعتمدة

- شهدت نفقات التدخلات نسبة انجاز قدرت بـ 55% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 والمقدرة بـ 37.206 أ.د. وتم فتح إعتمادات تكميلية بمبلغ 15 أ.د بعنوان تسديد مصاريف المحاماة للجنة الوطنية لإسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير شرعية.

تم إستهلاك حوالي 40% من الإعتمادات المخولة للجمعيات وذلك لعدم توفر الشروط في بعض الطلبات المقدمة.

بالنسبة لخط التمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى تم صرف القسطين الأول والثاني بالنسبة لآليات التمويل الصغير وهو ما يمثل 67% من الإعتمادات المخصصة لها وتم صرف القسط الأول بالنسبة لآليات التمويل عن طريق البنك التونسي للتضامن وهو ما يمثل نسبة 33% من الإعتمادات المخصصة لها.

- حققت نفقات الاستثمار نسبة تنفيذ خلال سنة 2022 قدرت بـ 64% (تعهدا) مقارنة بقانون المالية التعديلي ويفسر ذلك بعدم انجاز بعض الصفقات نظرا لتعطل الإجراءات أو إعلانها غير مثمرة على غرار الصفقة المتعلقة باقتناء وسائل النقل بعنوان سنتي 2021 و 2022 وتهيئة وصيانة بعض المقرات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي(1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط 1: القيادة والتنسيق	22.828	23.149	321	101.4%
نشاط 3: رقابة وتدقيق وتقييم	8.267	7.878	-389	95%
نشاط 4: التصرف في المسار المهني	9.276	3.412	-5864	37%
نشاط 5: المساندة اللوجستية	40.050	23.158	-16.892	58%
نشاط 6: الإحاطة الاجتماعية	2.586	2.710	124	105%
نشاط 9: التكوين	2.338	1.832	-506	78.3%
نشاط A: المصالحة الجبائية	590	546	-44	92.5%
المجموع	85.935	62.684	-23.251	73%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2022 لبرنامج القيادة والمساندة 73% مقارنة بقانون المالية موزعة حسب الأنشطة كالتالي :

- النشاط 01 (القيادة والتنسيق): قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط القيادة والتنسيق بـ 101.4% مقارنة بقانون المالية التعديلي

- النشاط 03 (رقابة وتدقيق وتقييم): قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الرقابة والتقييم بـ 95% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.

- النشاط 04 (التصرف في المسار المهني): قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التصرف في المسار المهني بـ 37% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ويعود ذلك إلى عدم استهلاك كامل اعتمادات الفقرة الفرعية "المنح الخصوصية القارة" نظرا لعدم انجاز الترتيبات في الرتب لبعض الأصناف بقسم التأجير العمومي.

- **النشاط 05 (المساندة اللوجستية):** قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط المساندة اللوجستية بـ 58% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.
- **النشاط 06 (الإحاطة الاجتماعية):** قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الإحاطة الاجتماعية بـ 105% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ويفسر ذلك بتحويل إتمادات بالزيادة بقسم التأجير العمومي بمبلغ جملي قدره 123.887 دينار.
- **النشاط 09 (التكوين):** قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التكوين بـ 78.3% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ويفسر باستهلاك 109.500 دينار من المبلغ المرصود والمقدر بـ 350.400 دينار لمنحة المدرسة الوطنية للمالية على حساب ميزانية الدولة.
- **النشاط A (المصالحة الجبائية):** قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط المصالحة الجبائية بـ 92.5% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.